تصويب التصويب دراسة في النظرية والتطبيق في نماذج مُخَطَّأة مختارة

م.د مؤيد عبد المنعم موسى الشميساوي

جامعة الكوفة/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

Correction correction is a study in theory and practice in selected error models

Mo'aid Abdul-Mon'iam Mosa

Doctor teacher
University of Kufa/ College of Arts/ Department of Arabic Language

muayada.alshimausawee@uokufa.edu.iq

الخلاصة :

يسعى الباحث إلى أنْ يسلط الأضواء على بعض المفردات اللغوية التي شاع تخطيء استعمالها من بعض الأساتيذ الأفاضل، وهذا التخطيء غالباً ما يكون في قاعات المناقشات العلمية لرسائل (الماجستير، والدكتوراه) وشتى المحافل العلمية، بحيث لا يمكن للطالب الذي خطّأه المخطِّئون أن يرد أو يبدي رأيه في الأمر.

والمشكلة الكبرى أني رأيت بعض الأساتيذ المتخصصين عندما يسمعون هذا التخطيء ويذكر لهم بديله، لا يبحثون في المسألة العلمية ليبنوا قناعاتهم، وإنّما يحسنون الظن بمَنْ خطَّأ وصوَّب فيأخذون منه تسليماً لقوله وعملاً برأيه دونما تمحيص، فإنّ البحث يضع بعض النماذج المخطأة في الميزان العلمي ليكشف عن حقيقة هذا التخطيء، هل هو مستند إلى موازين علمية وموضوعية أو غير ذلك؟ ، بعد أن يعرض الباحث أهم الأس

Abstract:

The researcher seeks to shed light on some linguistic vocabulary that is commonly used by some eminent professors, and this error often occurs in the halls of scientific discussions of dissertations (master's and doctoral) and various scientific forums, so that the student who has been mistaken by those who make mistakes cannot respond or express his opinion. in the matter.

The biggest problem is that I have seen some specialized professors, when they hear this mistake and its alternative is mentioned to them, they do not research the scientific issue to build their convictions. Rather, they think highly of the one who made a mistake and was correct, so they take from him an acknowledgment of what he said and an implementation of his opinion without scrutiny. The research places some erroneous examples in the scientific scale to reveal the truth. Is this mistake based on scientific and objective standards or something else? After the researcher presents

النظرية التي يستقي منها المُصَوِّب تصويبه، ويستنتج المخطِّئُ من فقدانها تخطيئه عند القدماء والمحدثين، كفقدان السماع والقياس وما شابههما مما يمكن تصحيح الاستعمال الحديث في ضوئهما.

الكلمات المفتاحية:
التخطيء – التصويب – القياس – السماع – المعايير العلمية – الأساليب القرآنية والعربية

the most important theoretical foundations from which the correct person draws his correction, and the incorrect person deduces from their loss his mistake among the ancients and moderns, such as the loss of hearing, analogy, and the like, which modern usage can be corrected in light of.

Key words:
Measurement, correction, error, scientific standard, listening, Quranic and Arabic method.

المقدمة

إِنَّ كَثِيراً مِنَ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي مَيْدَانِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَنْزَعُونَ نَحْوَ تَقْوِيمِ أَلْسِنَةِ النَّاسِ مِنْ مُتَحَدِّثِينَ وَمُؤَلِّفِينَ وَكُتَّابٍ، وَلَا سِيَّمَا طَلَبَتِهِمُ الَّذِينَ يَحْرِصُونَ كُلَّ الْحِرْصِ عَلَى أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُمْ مُوَافِقاً لِمَعَايِيرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الصَّحِيحَةِ السَّلِيمَةِ مِنَ الْأَخْطَاءِ إِذِ الْأَمَلُ مَعْقُودٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا رُعَاةً لِهَذِهِ اللُّغَةِ الْكَرِيمَةِ وَحُرَّاساً لَهَا وَأُمَنَاءَ عَلَى نَقْلِهَا إِلَى الْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ.

وَقَضِيَّةُ التَّصْوِيبِ اللُّغَوِيِّ قَدِيمَةٌ حَدِيثَةٌ، وَهِيَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي مَحَافِلِنَا الْعِلْمِيَّةِ وَقَاعَاتِ الْمُحَاضَرَاتِ وَالْمُنَاقَشَاتِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ يَحْسَبُ بَعْضُ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي مَيْدَانٍ مِنْ مَيَادِينِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْقَضَاءَ بِالتَّصْوِيبِ أَوِ التَّخْطِيءِ فِي اسْتِعْمَالٍ مَا، أَمْرٌ سَهْلٌ مُتَيَسِّرٌ لِلْجَمِيعِ، وَقَدْ يُظَنُّ أَنَّ مَدَارَ الْأَمْرِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ بِالصِّحَّةِ أَوِ الْفَسَادِ لَا يَتَطَلَّبُ سِوَى شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ بِقَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّ مِنْ مُقَوِّمَاتِ التَّصْوِيبِ وَالتَّخْطِيءِ الرَّئِيسَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَصَدِّي عَلَى دِرَايَةٍ وَإِحَاطَةٍ بِكُلِّ الْأَسَالِيبِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِيَكُونَ الْحُكْمُ عَلَى أَسَاسِ تِلْكَ الْإِحَاطَةِ صَحِيحاً لَا نَقْصَ فِيهِ، فَقَدْ يُحْكَمُ عَلَى اسْتِعْمَالٍ مَا بِالتَّخْطِيءِ وَأَنْتَ تَرَى لَهُ وَجْهاً لِلتَّصْوِيبِ.

وَالْمُلَاحَظُ أَنَّ جَمِيعَ الْمُشْتَغِلِينَ بِالتَّصْوِيبِ وَالتَّخْطِيءِ قَدْ تَبَايَنَتْ مَنَاهِجُهُمْ وَمُنْطَلَقَاتُهُمْ فِي جُهُودِهِمْ بَيْنَ مَنْهَجَيْنِ اثْنَيْنِ بِوَجْهٍ عَامٍّ: فَهُمْ بَيْنَ مُتَشَدِّدٍ لَا يَنْظُرُ إِلَى الصَّوَابِ إِلَّا فِي ضَوْءِ مَقَايِيسِ الْفُصْحَى رَافِضاً مَا سِوَاهَا مُقْتَصِراً عَلَى زَمَنِ الِاسْتِشْهَادِ وَمَكَانِهِ وَنِتَاجَاتِهِ اللُّغَوِيَّةِ حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ، وَآخَرَ مُتَسَاهِلٍ يَرَى أَنَّ تَحْكِيمَ مِعْيَارِ الْفُصْحَى ضَرْبٌ مِنَ التَّعَسُّفِ وَالتَّزَمُّتِ، وَيَدْعُو إِلَى التَّيْسِيرِ عَلَى النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْتِمَاسِ كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُصَحِّحَ اسْتِعْمَالَاتِهِمْ؛ لِتَظَلَّ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ حَيَّةً فَاعِلَةً تُسَايِرُ التَّطَوُّرَ الَّذِي قَضَتْ بِهِ الْحَيَاةُ مُلَبِّيَةً كُلَّ مُتَطَلَّبَاتِ أَهْلِ الْبِيئَةِ اللُّغَوِيَّةِ، أَوْ يُحْكَمَ عَلَيْهَا بِالْمَوْتِ أَوِ بِالذُّبُولِ، أَوْ يَكُونَ هَذَا التَّزَمُّتُ سَبَباً فِي نُفُورِ أَهْلِهَا مِنْهَا.

وَهَذَا الْبَحْثُ مُحَاوَلَةٌ مُخْلِصَةٌ لِلْوُقُوفِ عَلَى بَعْضِ الْأَحْكَامِ الصَّادِرَةِ بِتَخْطِيءِ اسْتِعْمَالَاتٍ لُغَوِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ وَتَحْقِيقِ الْوَجْهِ فِيهَا، وَهِيَ مِمَّا وَثَّقَهُ الْبَاحِثُ (مَيْدَانِيّاً) فِي قَاعَاتِ الْمُحَاضَرَاتِ وَمُنَاقَشَاتِ رَسَائِلِ الْمَاجِسْتِيرِ وَالدُّكْتُورَاهِ وَغَيْرِهَا فِي تَخَصُّصِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

وَآدَابِهَا، فِي ظِلِّ هَذَيْنِ الْمَنْهَجَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ سَلَفاً، لِتَسْلِيطِ الضَّوْءِ عَلَى مَحَاسِنِهِمَا أَوِ الْمَآخِذِ عَلَيْهِمَا بِشَيْءٍ مِنَ الْإِيْجَازِ؛ لِكَثْرَةِ مَا قِيلَ فِيهِمَا قَدِيماً وَحَدِيثاً، وَمِنْ هُنَا انْقَسَمَ الْبَحْثُ إِلَى مَبْحَثَيْنِ رَئِيسَيْنِ: أَوَّلُهُمَا (أُسُسُ التَّصْوِيبِ وَالتَّخْطِيءِ عِنْدَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ)، وَثَانِيهِمَا (النَّمَاذِجُ الْمُخَطَّأَةُ الْمُخْتَارَةُ عَرْضٌ وَنَقْدٌ)، وَتَتْلُو الْمَبْحَثَيْنِ خَاتِمَةٌ بِأَهَمِّ النَّتَائِجِ وَقَائِمَةٌ بِمَصَادِرِ الْبَحْثِ.

وَمَا سَعَى الْبَاحِثُ لِلْحَدِيثِ عَنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ إِلَّا غَيْرَةً عَلَى الْعَرَبِيَّةِ وَانْتِصَاراً لِبَقَائِهَا حَيَّةً مُتَدَاوَلَةً بِسَلَاسَةٍ، وَإِلَّا تَيْسِيراً عَلَى زُمَلَائِنَا الْأَسَاتِيذِ الْأَكَارِمِ وَطُلَّابِنَا النُّجَبَاءِ الَّذِينَ أَثْقَلَ بَعْضُ الْمُخَطِّئِينَ عَلَيْهِمْ، فَضَيَّقُوا وُجُوهَ الْقَوْلِ تَضْيِيقاً مِنْ دُونِ أَيِّ مُسَوِّغٍ عِلْمِيٍّ، وَهَذَا التَّضْيِيقُ فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ مَنْشَؤُهُ ضِيقُ قَامُوسِ الْمُخَطِّئِ نَفْسِهِ وَقِلَّةُ اطِّلَاعِهِ عَلَى أَسَالِيبِ الْعَرَبِ وَسُنَنِهِمْ فِي الْقَوْلِ، وَجَهْلُهُ بِالْمَبَادِئِ الَّتِي أَقَامَ اللُّغَوِيُّونَ الْأَوَائِلُ عَلَيْهَا صَرْحَ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ، فَإِنْ كَانَ لِلْبَاحِثِ مَا سَعَى إِلَيْهِ، فَفَضْلٌ وَمِنَّةٌ مِنَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي خِدْمَةِ هَذِهِ اللُّغَةِ الْعَزِيزَةِ لُغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَإِنْ كَانَتِ الْأُخْرَى فَحَسْبُ الْبَاحِثِ إِخْلَاصُ النِّيَّةِ وَاسْتِفْرَاغُ الْوُسْعِ، وَالْحَمْدُ لِلهِ أَوَّلاً وَآخِراً.

المبحث الأول: أسس التصويب والتخطيء عند علماء اللغة العربية

أولاً: أسس التخطيء والتصويب عند القدماء:

لقد أخلص علماء اللغة العربية للغتهم أيَّما إخلاص وأحبوها حباً جماً، ودافعوا عنها بكل ما أوتوا من قدرات، إذ كانوا لا يرونها مجرد لغة يتحدث الناطقون بها، ولكنهم كانوا يؤمنون أنّ الاشتغال بها، والمحافظة عليها إيجاداً وبقاءً واستمراراً، من أقرب القربات إلى الله تعالى، فهي تمثل - فضلاً عن الجانب القومي - جانباً دينياً عباديّاً، إذ ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقرآن الكريم كتاب الإسلام والعربية الخالد فإنّها كانت وعاء له، وما نشأة علوم اللغة العربية من نحو وصرف في مستهل الدرس اللغوي العربي، إلّا لقطع الطريق على انحراف الألسنة في هذه اللغة الكريمة وتصويب استعمالات خاطئة بدأت بالظهور في ذلك العصر، فظهرت علوم اللغة وتسابق علماؤها لحياطة اللغة العربية وصيانتها من الأخطاء

والانحرافات على جميع المستويات سواء في بناء المفردة أم في جمعها أم في توظيف المعنى المجمعي أم في الجانب التركيبي النحوي.

وقضية التصويب اللغوي في العربية قديمة قدم الدرس اللغوي العربي، إذ ألّف علماء اللغة العربية في سبيل حفظها وتقويم اعوجاج الألسنة وتصويب القول كُتُباً مستقلة في هذا الشأن، ومن أشهر هذه الكتب، وفي طليعة ما أُلِّفَ كتابُ (ما تلحن فيه العامة) للكسائي (١٨٩هـ)، و(ما يحلن فيه العامة) للأصمعي (٢١٦هـ)، و(إصلاح المنطق) لابن السكِّيت (٢٤٤هـ) وغيرها، ثم أخذت هذه الحركة التصويبية تتنامى استجابة لدواعي عصرها حتى ظهرت جهود تصويبية غرضها تحقيق القول فيما قيل في تصويب بعض الاستعمالات أو تخطيئها، ومنها ما صنعه ابن هشام اللخمي (٥٧٠هـ) في كتابه (الرد على الزبيدي في لحن العامة)، حتى تطورت هذه الجهود لتصل إلى رصد أخطاء الخواص من العلماء وأرباب الدرس اللغوي العربي والمشتغلين في علوم القرآن الكريم، كما صنع الحريري (٥١٦هـ) في كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص) الذي شعر بخطر تسرب اللحن إلى لغة الخاصة من أهل العلم وفرسان ميدان المعرفة؛ محاولاً أن يضع حداً لهذا التردي.

ولقد كان اللحن منذ ظهوره الأول من القبائح الشنيعة، ولا سيما ما كان اللحن فيه في كتاب الله تعالى، الذي بدأ يستشري في القرن الأول الهجري على ألسنة الخطباء المفوّهين، إذ ابتلي به بعض من عرف بالفصاحة والبيان فضلاً عن غيرهما (ضيف، د ت، ص١١-١٢)، ومما يذكر في هذا الشأن (الزبيدي، د.ت،٢٢) ما جرى بين الحجاج بن يوسف الثقفي (٩٥هـ) ويحيى بن يعمر (١٢٩هـ) الذي لحَّنَ الحجاج في كتاب الله تعالى، وذلك أشنع لحن يذكر، عندما كان يقرأ (أحبّ) بالرفع في قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ} (القرآن الكريم، التوبة، الآية: ٢٤)، وكان الوجه النصب خبراً لـ(كانَ)، وما سواها من الأمور التي تروى في هذا الشأن، حتّى خصص الجاحظ (٢٥٥هـ) باباً ذكر فيه اللّحّانينَ البلغاء (الجاحظ، ١٩٩٨، ج ٢/ ص ٢٢٠)، وهذا يكشف عن تفشي اللحن شيئاً فشيئاً حتى بلغ ألسنة البلغاء الذين يُعوَّل عليهم في إقامة العربية على وجهها، ويعد أبو الثناء الآلوسي أول مَنْ تصدى للتأليف في التصويب اللغوي من المتأخرين في كتابه (كشف الطرة عن الغرة) ثم توالت جهود كبيرة عند المحدثين كإبراهيم اليازجي والأب

أنستاس الكرملي وأسعد داغر ومحمد العدناني ومصطفى جواد وإميل بديع يعقوب وغيرهم.

ولا شكّ أنّ علماء العربية القدماء قد أقاموا تصويبهم وتخطيئهم على معايير وأسس استندوا إليها، فكانت الأحكام من لدنهم صادرة على أساسها، وأهم هذه المعايير:

١. السماع: وهو الأصل الأول والأهم في بناء صرح الدرس اللغوي العربي، إذ اللغة في أصلها ظاهرة اجتماعية، والنظام اللغوي المستخلص منها إنّما يؤخذ تتبعاً واستقراء من أفواه الناطقين بها، والمراد بالسماع ((مَا ثَبَتَ فِي كَلَامِ مَنْ يُوْثَقُ بِفَصَاحَتِهِ، فَشَمِلَ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَكَلَامُ نَبِيِّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَكَلَامَ الْعَرَبِ، قَبْلَ بِعْثَتِهِ، وَفِي زَمَنِهِ، وَبَعْدَهُ، إِلَى أَنْ فَسَدَتِ الْأَلْسِنَةُ بِكَثْرَةِ الْمُوَلَّدِينَ، نَظْماً وَنَثْراً)) (السيوطي، ٢٠٠٦، ص ٧٤).

ومن محامد النحويين في منهجهم الذي ساروا عليه وآمنوا به وأخلصوا له، أنْ كان السماع مقدماً عندهم وإنْ عارضه القياس، فالسبق والفضيلة للسماع على القياس والرأي، ولهذا شواهد كثيرة منها قول ابن جني (٣٩٢هـ): ((وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا أَدَّاكَ الْقِيَاسُ إِلَى شَيْءٍ مَّا ثُمَّ سَمِعْتَ الْعَرَبَ قَدْ نَطَقَتْ فِيهِ بِشَيْءٍ آخَرَ عَلَى قِيَاسٍ غَيْرِهِ، فَدَعْ مَا كُنْتَ عَلَيْهِ إِلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ سَمِعْتَ مِنْ آخَرَ مِثْلَ مَا أَجَزْتَهُ، فَأَنْتَ فِيهِ مُخَيَّرٌ تَسْتَعْمِلُ أَيَّهُمَا شِئْتَ، فَإِنْ صَحَّ عِنْدَكَ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَنْطِقْ بِقِيَاسِكَ أَنْتَ كُنْتَ عَلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ الْبَتَّةَ)) (ابن جني ،د.ت، ص ١٢٥-١٢٦) ، فالسماع هو المدار عنده والمقدم على غيره من قياس وما شابهه كما هو واضح في النص المتقدم، إذ قال فما نطقت به العرب هو المعيار في الصحة والفساد وإن عارضه قياس، ومنها قول ابن فارس (٣٩٥هـ): ((وَلَيْسَ لَنَا الْيَوْمَ أَنْ نَخْتَرِعَ وَلَا أَنْ نَقُولَ غَيْرَ مَا قَالُوهُ وَلَا أَنْ نَقِيسَ قِيَاساً لَمْ يَقِيسُوهُ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ فَسَادَ اللُّغَةِ وَبُطْلَانَ حَقَائِقِهَا. وَنُكْتَةُ الْبَابِ أَنَّ اللُّغَةَ لَا تُؤْخَذُ قِيَاساً نَقِيسُهُ الْآنَ نَحْنُ)) (ابن فارس، ١٩٩٣، ص ٦٧).

ومن الواضح أنّ كلامي ابن جني وابن فارس يدلّانِ على فكر لغوي ونحوي راقٍ، إذ يشيرانِ إلى تغليب حكم السماع على القياس في ملمح إلى منهج وصفي يصف اللغة كما هي عند أهلها الناطقين بها، فإنْ فقدنا السماع فالقياس ملجأ لحل كثير من المشكلات ومعالجة كثير من الحاجات اللغوية التي تدعو إلى إعمال القياس لتبقى اللغة حيّة في أهلها ملبية متطلباتهم، وهكذا يشير علماء اللغة العربية إلى تفضيل السماع وهيمنته في صوغ القواعد اللغوية سواء كانت نحوية أم صرفية أم غيرها (الأشموني، د.ت، ج٣/ ص ١٧٣).

ولم يكن القدماء ليعدلوا بكلام العرب الفصحاء غيره مهما كان قائله، وكانوا يؤكدون ذلك ويفرقون بينهما ولا سيما أصحاب المعجمات اللغوية، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الأزهري (٣٧٠هـ) في الفعل (غَثِيَ) فإنّه قد روي فيه لغتانِ إحداهما بالألف والأخرى بالياء، يقال في إسناده إلى الضمائر المتصلة: غَثَتْ نفسُهُ تَغْثَى غثِيّاً وغَثَيَاناً، أو غَثِيَتْ نفسُهُ، قال الأزهري فيه: ((قُلْتُ: وَكَلَامُ الْعَرَبِ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو زَيْدٍ [بِالْأَلِفِ] وَمَا رَوَاهُ اللَّيْثُ [بِالْيَاءِ] فَمِنْ كَلَامِ الْمُوَلَّدِينَ)) (الأزهري، ١٩٦٤، ج ٨ ص١٧٦)، وهذا يدل على أنه يرى الكلام ضربين عربياً ومُولَّداً ليس من العربية في شيء فلا يصح الاحتجاج به.

٢. ولا يفوتني أن أشير هنا إلى أن الاعتماد على معيار السماع في البت بإصدار أحكام بالتخطيء أو التصويب، لا يخلو من كثير من المجازفة والخطورة؛ فمن ذا الذي يستطيع أنْ يحيط علماً بكل ما قالته العرب، أو يزعم الوقوف على جميع استعمالاتهم وأساليبهم اللغوية، ليكون واثقاً مما يصدره من أحكام بالتخطيء أو التصويب، وتشتد الخطورة في التخطيء أكثر من التصويب، إذ قد يكون المُصوِّب مصيباً بشيء من الإحاطة بكلام العرب، وقد يكفيه شاهد واحد لتصويب استعمال حديث، (إميل، ١٩٨٦، ص٥١) بيد أنّ المُخَطِّئ يجب أنْ يبني تخطئته على الإحاطة بكل ما قالته العرب؛ ليكون تخطيئه عن دراية تامة، ولذا قال أبو عمر بن العلاء (١٥٤هـ): ((مَا انْتَهَى إِلَيْكُمْ مِمَّا قَالَتْهُ الْعَرَبُ إِلَّا أَقَلُّهُ، وَلَوْ جَاءَكُمْ وَافِراً لَجَاءَكُمْ عِلْمٌ وَشِعْرٌ كَثِيرٌ)) (السيوطي، ٢٠٠٦، ص١٢٢)، وقد عدَّ الدكتور عبد الفتاح سليم المسارعةَ إلى الحكم بالتخطيء من دون الوقوف على حيثيات المسألة المنظور فيها، من أوهام المخطئين، إذ قال: ((وَقَدْ يُسَارِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى تَخْطِئَةِ اسْتِعْمَالٍ مَا، لِأَنَّهُ - فِي وَهْمِهِ – لَمْ يَرِدْ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَتْ بِهِ قِرَاءَةٌ قُرْآنِيَّةٌ)) (سليم، ١٩٩١، ص ١٤)، ولهذا النقص في الإحاطة بلغة العرب واستعمالاتهم المتنوعة والمتعددة التي بنيت عليها أحكام واهمة عجلى أمثلةٌ كثيرةٌ (سليم، ١٩٩١، ص ١٤-).

وكانَ سيبويه (١٨٠هـ) قد جعل مجيء (فَعْل) الثلاثي الصحيح العين عند العرب على (أَفْعَال) قليلاً، فذكر ثلاثة أمثلة موحياً بالانحصار فيها (فَرْخ وأفراخ، وفَرْد وأَفْراد، وجَدّ وأَجْداد) إذ قال: ((وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ فِي فَعْلٍ (أَفْعَالٌ) مَكَانَ أَفْعُلٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْبَابِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَفْرَاخٌ وَأَجْدَادٌ وَأَفْرَادٌ))(سيبويه، ١٩٨٨، ج٣ ص ٥٦٨) وفي إيماءة منه إلى شذوذه، على حين أثبت مجمع اللغة القاهري أن هناك ما يقرب من ثلاثمئة

وأربعينَ (٣٤٠) جمعاً استعملته العرب الفصحاء لـ(فَعْل) المذكور آنفاً على (أَفْعال)، ومنها (حَبْرٌ وَأَحْبَارٌ، وَشَكْلٌ وَأَشْكَالٌ، وَلَفْظٌ وَأَلْفَاظٌ، وَسَطْرٌ وَأَسْطَارٌ، وَجَفْنٌ وَأَجْفَانٌ، وَلَحْنٌ وَأَلْحَانٌ، وَأَلْفٌ وَآلَافٌ ...إِلَخْ) (المجمع القاهري، ١٩٧٧، ص ٥١) كلها من الثلاثية الصحيحة العين.

وقد عضد المجمع قراره المجيز مطلقاً جمع الثلاثي الصحيح العين (فَعْل) على (أَفْعال) بما ذُكِر (الحموي، ١٩٩٣، ج٥ ص ٣٩٢) عن أبي حيان التوحيدي (٤١٤هـ) في حديثه مع الصاحب بن عباد (٣٨٥هـ) في هذه القضية عينها، إذ أثبت التوحيدي أنّه يحفظ ما يربو على الثلاثين حرفاً من هذه المسألة، أي جمع (فَعْل) الصحيح العين على (أَفْعال)، وأمّا وَقْفُ هذا الجمع على الأمثلة الثلاثة (أفراخ وأجداد وأفراد) فإنّه يعوزه الاستقراء والتتبع، ومما يذكر في هذا الشأن أنّ كلمة (بَحْث) قد منع بعضهم أن تُجْمَعَ على (أبحاث)، بحجة أنّ بحثاً مصدر والمصادر لا تجمع(إميل، ١٩٨٦، ص٨٣)، على حين أنّ بحثاً هي مصدر في الأصل لكنّها في أيامنا هذه لم تستعمل للحدث (المصدر)، بل استعملت استعمال الأسماء الجامدة فأطلقت على دراسة ما فاكتسبت الاسمية المحضة فليس لنا أن نمنع جمعها والحال هذه، إذ لم تعد مصدراً البتة.

وهذا الذي يدعو المصوب والمخطِّئ إلى ضرورة استقراء كلام العرب والإحاطة به إحاطة تتيح له إصدار الأحكام على المستعملين أو لهم، وإلّا فسيقع في محذور لا عذر له فيه، لأنّه قد نصب نفسه قاضياً يحكم بالصحة أو الفساد، فكيف يحكم مَنْ لا خبرة له بكلام العرب، وعلى أية حال فإنّ السماع هو الأصل الأصيل والمعيار الأول الذي ينطلق منه المصوبون والمخطئون وهو المقدم على غيره عند علماء العربية القدماء.

أمّا المحدثون فلم يكونوا ليحطوا من قيمة هذا المعيار الذي قام الدرس اللغوي على أساسه، فقد أقاموا أحكامهم بالصواب أو الخطأ على أي استعمال لغوي، إذا ما وجدوا له نظائر مسموعة في كلام العرب، وساروا على خطوات الأقدمين فيه، كإبراهيم اليازجي والأب أنستاس الكرملي وأسعد داغر ومحمد العدناني ومصطفى جواد وإميل بديع يعقوب وغيرهم، إذ كل ما يسمع عن العرب حجة حاكمة لا يمكن ردها، قال بعض الباحثين المحدثين: ((جَارَى الْمُحْدَثُونَ الْقُدَمَاءَ فِي اعْتِمَادِ مِعْيَارِ السَّمَاعِ، بِوَصْفِهِ وَسِيلَةً لِلتَّعَامُلِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ عَلَى غِرَارِ النُّطْقِ، يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِجْرَائِيَّةٌ لِلْحِفَاظِ عَلَى سَلَامَةِ اللُّغَةِ، لِأَنَّ

نَشْـرَ الصَّـوَابِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ السَّـمَاعِ، كَمَا أَنَّ انْتِشَـارَ الْخَطَأِ لَا يَكُونُ مَمَرُّهُ إِلَّا عَبْرَ السَّـمَاعِ. لِذَلِكَ فَقَدْ شَـكَّلَ مَذْهَباً حَصِيناً لِضَبْطِ لُغَةِ الْعَرَبِ، فَلَا يَكَادُ يَخْرُجُ عَنْهُ كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ التَّصْحِيحِ الُّلغَوِيِّ الْحَدِيثِ))(العربي دين، ٢٠١٥، ص ٢٢٩).

وقد تباينت مناهج المحدثين أيضاً في مبدأ السماع في اتجاهات ثلاثة:

أولها: المنسـوب إلى التعصـب والتشـدد والانتصـار للكلام العربي عصـر الفصـاحة حصـراً، ولما أقره القدماء في مفهوم السـماع الذي يمثل عندهم الحدود الزمانية والمكانية لاعتماد المسـموع من الكلام العربي، غير آبهٍ بما يسـمع من المولدين الذين فشـا اللحن في عصرهم وذهب نقاء الفصحى ولم تعد صالحة لبناء القواعد عليها، ومن هؤلاء على سبيل المثال إبراهيم اليازجي وأسـعد داغر وآخرون، ومن أمثلة ذلك ما منعه إبراهيم اليازجي أن يقال (الرفاه) إذ قال: ((وَيَقُولُونَ هُوَ فِي رَفَاهٍ مِنَ الْعَيْشِ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ لَفْظُ الرَّفَاهِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ رَفَاهَةٌ وَرَفَاهِيَةٌ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ))(اليازجي، د.ت ، ص٣٧).

وثانيها: يتمثل بمن نادوا بالأخذ ببعض الاسـتعمالات التي تقارب اسـتعمالات عصـر الفصاحة العربية، وترك التشدد في تحديد الزمان والمكان لما يسمع عن العرب؛ فإنّ ذلك لا يخدم اللغة العربية، بل يؤذن بموتها أو بهزالها في أقل تقدير، ومن هؤلاء الأب أنسـتاس الكرملي الذي عدَّ استعمال بعض معاصريه ممن ضرب بسهم وافر في علوم العربية حجةً يستشهد بكلامه (سليم، ١٩٩١، ص ١٤٤)، وكذلك الشيخ محمد علي النجار الذي احتج بلغة بعض المؤلفين (سليم، ١٩٩١، ص ١٤٢).

وثالثها: فريق قد وقف بين الفريقين المتشـدد والمتسـاهل - كما يدعى - فحاول أنْ يوفق بين الاتجاهين فينظر بشيء من التقديس إلى لغة العرب في عصـر الاسـتشـهاد، ولم يكن ليرفض كل ما استعمل فيما بعد عصر الاستشهاد، وكان أصحاب هذا الاتجاه يدعون إلى الاعتماد على ما تقره المجامع اللغوية التي لا تقر شـيئاً إلّا له وجهه في العربية من وجهة نظرهم، ولما لبعض الاستعمال المولد من صفة الفصاحة التي قد لا تختلف شيئاً عمّا عليه القدماء، ومن هؤلاء محمد العدناني وإميل بديع يعقوب الذي بنى كتابه (معجم الخطأ والصواب) على رد تخطيء بعض معاصريه كأسعد داغر ومصطفى جواد وتفنيد كثير من أحكامهم التخطيئية (سليم، ١٩٩١، ص١٢٩).

٣. القياس: وهو ثاني الأصول اللغوية والنحوية بعد السماع، ويصار إليه إنْ فُقِدَ السماعُ كما ذكرتُ سلفاً، ذكر ابن الأنباري (٥٧٧هـ) بأنّ القياسَ ((حَمْلُ غَيْرِ الْمَنْقُولِ عَلَى الْمَنْقُولِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ))(ابن الأنباري، ١٩٥٧، ص ٤٥) والمراد بغير المنقول كلام مَنْ جاء متأخراً عن عصر الفصاحة حتى زماننا هذا، كأنْ يُحْمَلَ لفظا (صِحافة، وطِباعة) وزناً ودلالة مبنى على تِجارة وزِراعة الدالتينِ على حِرْفة، وما شابه ذلك (محمد حسن ، ١٩٩٥، ص ١٩).

وأمّا المنقول فهو كلام العرب الفصحاء الذي يجعل مقياساً يقاس عليه، و((هُمْ يَعْمِدُونَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْعَرَبِ مُسْتَفِيضاً بِحَيْثُ يُطْمَأَنُّ إِلَى أَنَّهُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ كَثْرَةً أَرَادُوا مَعَهَا الْقِيَاسَ عَلَيْهِ))(الأفغاني ، ١٩٥٧، ص ٧٨-٧٩)، ومما يدعو إلى العجب أنّ النحويين منعوا القياس على مجيء الحال (مصدراً) مع كثرة وروده في القرآن الكريم كثرة ملحوظة، ووروده في لغة العرب شعراً ونثراً، فذهبوا إلى أنّ الأصل في الحال أن تكون مشتقة وما جاء منها مصدراً غير مقيس (ابن هشام، د.ت ، ج٢ ص ٣٠٨، ابن عقيل، د.ت ، ج٢ ص ٥٧٤) وهذا منهج مضطرب بلا شك وانتصار للرأي وتعسف إلى مذهب السلف، إذ يجري اللاحق على بناء السابق، على حين أنّهم قد يقيمون قياساً نحوياً على شواهد قليلة جداً، وقد فصّل المبرد (٢٨٥هـ) القول في هذا الشأن، فإنْ كانت الحال المصدرُ نوعاً من عاملها في المعنى فهي مقيسة كما في (أقبلَ سعياً) فالسعي قد يفهم من الإقبال، وفي غير ذلك لا ينقاس، و((رَأْيُ الْمُبَرِّدِ أَسْوَغُ مِنْ رَأْيِ النُّحَاةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ، وَالْكَثْرَةُ تُخَوِّلُ الْقِيَاسَ عَلَيْهَا))(السامرائي، ٢٠٠٧، ج٢ ص ٢٤٨) وهذا رأي له وجهه إذ لا نملك أمام هذه الكثرة من مجي الحال مصدراً أن نمنع القياس أبداً.

وما يعنينا أنّ القياس مُرتكَز أساس قد ارتكز عليه كل من اهتم بالتصويب والتخطيء اللغويينِ سواء من القدماء أم المحدثين، أمّا القدماء فقد اتخذوا القياس عموداً فقرياً للنحو العربي، فالنحو كله يكاد يكون قائماً على القياس عندهم، فقد ذكر المازني (٢٤٧هـ) أنّ الخليل (١٧٠هـ) وسيبويه (١٨٠هـ) كانا يؤكدانِ أنّ ((مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَلَيْسَ لَهُ مَعْنىً فِي كَلَامِهِمْ، فَكَيْفَ تَجْعَلُ مِثَالاً مِنْ كَلَامٍ لَيْسَ لَهُ فِي أَمْثِلَتِهِمْ مَعْنىً))(ابن جني، ١٩٥٤، ج١ ص ١٨٠) وما يبدو أن المراد بما قيس في النص السالف الذكر للمازني أن ليس القياس مقصوراً في باب التركيب النحوي،

فهو يمتد إلى صـوغ المادة اللغوية وتفريعها إلى فروعها وضـبط بنائها وتوظيفها المعجمي وما إلى ذلك.

والقياس قياسانِ: استعمالي وهو ما يتمثل بتطبيق القواعد اللغوية العامة والمعايير النحوية على الناطقين بها وقد ينطبق ذلك على تعليم الأطفال، وقياس نحوي تعليلي يفسـر الظواهر النحوية واللغوية أيضـاً المنقولة عن العرب نقلاً صحيحاً، وهذا هو القياس الذي يقصـر النحويونَ النحوَ عليه في دراسـتهم النحو العربي(حسـان، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٤) وكانوا يجعلونه عُدَّةَ النحوي ويعدون البراعة فيه معيار تفوق النحوي في ميدانه، حتى إنّ أبا علي الفارسي (٣٧٧هـ) كان يقول: ((لَأَنْ أُخْطِئَ فِي خَمْسِينَ مَسْأَلَةً مِمَّا بَابُهُ الرِّوَايَةُ أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أُخْطِئَ فِي مَسْـأَلَةٍ وَاحِدَةٍ قِيَاسِـيَّةٍ))(الفارسـي، ١٩٩٩، ص ١) وما ذاك إلّا لأنّ القياس يكشـف عن إحاطة بالاسـتعمال اللغوي وقدرة ودراية بسـبل القول عند العرب، فمن لم يحسـن القياس كأنّه قد قصَّر في الوقوف على شيء من كلامهم، فكيف يعد نفسه لغوياً أو نحوياً، وإذا ما تمكن من إعمال القياس، فقد أحاط بكلامهم واسـتوعب مقاصـده، وبذلك تتكوّن لديه أصـول يرجع إليها وقواعد يحكم بهدْيٍ منها، فتكون أحكامه اللغوية والنحوية مبنية على أساسها.

ومن هذا المنطلق قام العلماء بوضـع أصـول وقواعد يُحْتَجُّ بها، ومن قبل قال ابن جني (٣٩٢هـ) ((كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَرَى وَجْهَ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا دَخَلَ هَذَا النَّحْوُ فِي كَلَامِهِمْ، لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ أُصُـولٌ يُرَاجِعُونَهَا وَلَا قَوَانِينُ يَعْتَصِـمُونَ بِهَا))(ابن جني، د.ت ، ج٣ ص ٢٧٣) فإنّ قانون القياس عاصـم من الوقوع في الخطأ إلى حد كبير، وعلماء اللغة العربية ((يَقِيسُـونَ عَلَى مَـا قَـالَتْـهُ الْعَرَبُ لِيَحْكُمُوا عَلَى الْأَدَاءِ الُّلغَوِيِّ، لِأَنَّ مَـا خَرَجَ عَنْ هَـذِهِ الْمَقَـايِيسِ لَحْنٌ))(العربي دين، ٢٠١٥، ص ٥٢) ومما لا لَبْس فيه أنّ القياس إنّما ينبني على السـماع أصـلاً، إذ هو مُسْـتَحْصَـل من مجموع اسـتعمالات لغوية، فتُسْـتَخْلَصُ قاعدة كلية من جزئيات متعددة مسـموعة ومدوَّنة من البيئة اللغوية، لذلك قيل: القياس ((عِلْمٌ بِالْمَقَايِيسِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنِ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ)) (الفارسي، ١٩٩٩، ص٨١).

ويبدو لي أنّه ينبغي أن يكون مبدأ القياس أصـلاً يُسـتعانُ به في التصـويب أكثر من التخطيء؛ ذلك بأن الاسـتعمالات الحديثة - وهي كثيرة - لم تسـتعملها العرب عصـر الفصاحة، والمشتغل في التصويب والتخطيء يريد أنْ يتلمّس لها وجهاً في الصحة أوّلاً فيلجأ

إلى القياس ليستعين به، فإنْ لم يسعفه القياس ولا غيره حكم بتخطئة الاستعمال، وليس من المقبول منهجياً أن يبادر مبادرةً إلى التخطيء دونما تقصٍّ، ومن ذلك كلمة (مُدِير) التي يجمعها الناس في عصرنا على (مُدَرَاء)، فإذا ما أردنا تصويب هذا البناء في الجمع، لم نجد ما يسوغ لنا جمعها على (فُعَلَاء)، لأنّ بناء (مُدِير) على (مُفْعِل) وجمعه يجب أن يكون جمع تصحيح، فنقول فيه (مديرون) رفعاً و(مديرين) نصباً وجراً، ومن ذلك أيضاً (بواسل) جمع لـ(باسل) فإنّ القياس إذا ما لجأنا إليه ههنا لم يكن ليسعفنا؛ ذلك بأنّ قياس هذا اللفظ (باسل) أن يجمع على (بُسْل، وبُسَلَاء)، وقياس (فواعل) أن يكون جمعاً لـ(فاعلة) بتاء التأنيث، وما شذَّ عن تلك القاعدة إنّما هي (سَوَالِك، وفَوَارِس، ونَوَاكِس)(العدناني، ١٩٨٠، ص ٣٧).

وهناك منهج صارم جداً لبعض المشتغلين بالتصويب والتخطيء الذين يُعْزَوْنَ إلى التشدد في تخطيء الاستعمالات المحدثة، ومنهم المرحوم الأستاذ الكبير مصطفى جواد، الذي قضى بتخطيء كثير من الاستعمالات المحدثة، ولم يكن القياس من مسوغات تصويبه في كثير من الأحيان، على أنّ دافعه ودافع أمثاله - فيما يبدو - هو الغَيْرَة على اللغة العربية وهذا دافع محمود لهم، ومن مظاهر ذلك أنّه أنكر استعمال (تَأَسَّسَ) بمعناها الحديث في إنشاء المدارس والمؤسسات وغيرها الدالة صيغةً على المطاوعة، بحجة أنّ التأسيس كان بفعل فاعل، فيجب عنده أن يقال (أسسها فلان)(جواد، ١٩٨٨، ج١ ص ٩٢) حتى إنّه أنكر المطاوعة بقضّها وقضيضها، وقد سوغ بعض المصوبين هذا الاستعمال قياساً على المطاوعة التي لا سبيل إلى إنكارها في العربية، فضلاً عن أنّ هذا الاستعمال يمكن أن يحمل على المجاز، كما يقال: بنى الأمير المدينة، ولم يبنِها وإنما بناها جندُهُ (إميل، ١٩٨٦، ص٢٨) والحق أنّ قول الدكتور مصطفى جواد فيه تضييق على المستعملين، فمتى وجدنا للتصويب وجهاً مبنياً على أساس من كلام العرب وقت نقائه وفصاحته، كان هو الأولى لتبقى اللغة العربية حيّة ومواكبة كل تطور في تداولها لدى الناطقين بها، وعلى أية حال يبقى القياس من معايير التصويب والتخطيء المهمة والرئيسة عند القدماء والمحدثين على السواء.

٤. الإجماع: وليس المراد به اتفاق جميع اللغويين والنحويين على قَوْلة واحدة في أمر معين، فإنّ هذا أمر لا سبيل إلى تحقيقه، ولكن المراد به اتفاق من يعتد بأقوالهم من

أصحاب الصنعة وأرباب الفن؛ لذا قال العدناني: ((لَمْ أَقْبَلْ اسْتِعْمَالَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ فِي جُلِّ الْمَعَاجِمِ الْمَوْثُوقِ بِهَا، وَالْمَشْهُودِ لَهَا بِالدِّقَةِ أَوْ فِيهَا كُلُّهَا))(العدناني، ١٩٨٠، ص ١٠) ومثل صنيع العدناني ما صنعه الدكتور إميل بديع في وثوقه واعتداده برأي اجتمع عليه جماعة من الذين ضربوا في ميدان التصويب اللغوي بسهم وافر، ولم يرضَ برأي انفرد به صاحبه ولو كان معجمياً (إميل، ١٩٨٦، ص٢٣١).

على أن الدكتور إميل لم يلتزم بهذا المنهج الذي اختطه لنفسه، وكثيراً ما كان يرد بالرأي والقياس رأياً قد توافق عليه جمع من المصوِّبة أو المخطِّئة بل أقام كتابه (معجم الخطأ والصواب) على رد آراء ذهب إليها جمع من الباحثين مثل: إبراهيم اليازجي وأسعد داغر ومصطفى جواد وزهدي جار الله وغيرهم، ومن ذلك قوله ((يُخَطِّئُ أَسْعَدُ دَاغِرٍ وَمَازِنُ الْمُبَارَكُ وَزُهْدِيُّ جَارِ اللهِ وَمُحَمَّدُ عَلِيٍّ النَّجَّارُ وَمُحَمَّدٌ الْعَدْنَانِيُّ مَنْ يَقُولُ "هَذَا إِنَاءٌ مَلِيءٌ بِاللَّبَنِ" بِحُجَّةِ أَنَّ "الْمَلِيءَ" فِي الْعَرَبِيَّةِ هُوَ الْغَنِيُّ أَوِ الثِّقَةُ، أَوِ الْحَسَنُ الْقَضَاءُ لِدَيْنِهِ، أَوِ الرَّئِيسُ ...إِلَخْ، وَلَكِنْ أَجَازَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ اسْتِعْمَالَ "مَلِيءٍ" بِمَعْنَى الْمَمْلُوءِ)) (إميل، ١٩٨٦، ص٢٤٧) فهو يرد إجماعاً بإجماع يراه أعلى مرتبة منه.

وقد يكون ما يشفع له أنّه كان يرده بدليل يراه أقوم قيلاً من وجهة نظره في أقل تقدير (العربي دين، ٢٠١٥، ص ٢٤٢) ومن ذلك أنّه ردّ قول زهدي جار الله في تخطيئه رفع (الموقعينَ) في مثل قولنا: نحن الموقعونَ أدناه نقرُّ بكذا، فقد أوجب جار الله النصب على الاختصاص والتوضيح، على حين صحح الدكتور إميل الرفع على أنّه بدل من الضمير وما بعده خبر (إميل، ١٩٨٦، ص٢٥١) ولستُ أرى حجّته قائمة في هذا التصحيح على إطلاقه، فلكل من الرفع والنصب مقامه الذي يستعمل فيه، وكل منهما مُتعيّنٌ في مقامه، فإنْ أريد الإخبار بهذا الاسم (الموقعين) جاز رفعه، وإنْ أريد به التوضيح والإخبار بما بعده فليس إلّا النصب (السامرائي، ٢٠٠٧، ج٢ ص١٠٣) والإجماع أصل من الأصول يحتكم إليه المصوبون والمخطئون من القدماء والمحدثين في الحكم على أي استعمال يريدون الحديث عن صحته أو فساده، غير أنّ الإجماع ملجأ للمحدثين وملاذ يلوذون به إنْ أعيتهم السبل أكثر من القدماء؛ ذلك بأنّ الدراسات اللغوية والنحوية والنتاجات البحثية تتراكم على مر العصور وقد تكون مسألة لغوية أو نحوية لم تشبع بحثاً في عصور متقدمة وبها حاجة إلى إعادة نظر، لكنها في عصرنا هذا من المستبعد أن تكون غفلاً عن أنظار الباحثين والمنقِّبين

في القضايا اللغوية والنحوية لكثرة الدراسات، وخير عون للمشتغل في التصويب والتخطيء في أيامنا هذه ما قررته المجامع اللغوية في الأمصار العربية أو في أحدها.

وعلى أية حال فإنّ المحدثينَ أكثر انتفاعاً بالإجماع إذ يقوم إجماع المجامع اللغوية - عادة - على دراسة أقوال المتقدمين واستظهار آرائهم، فيكون القرار قد قام على إجماعينِ إجماع القدماء وإجماع المحدثين، ويكون ((الْمَطْلُوبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ أَنْ يُحْتَكَمَ لِآرَاءِ أَحَدِ الْمَجَامِعِ لِأَنَّهُ يُمَثِّلُ أَصْوَاتَ الْأَغْلَبِيَّةِ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَصْدُرْ قَرَارٌ فِيهِ فَيُرْجَعُ لِرَأْيِ الثِّقَاتِ ذَوِي الْمِراسِ فِي هَذَا الْمَيْدَانِ، لِأَنَّهُمْ الْأَقْدَرُ عَلَى فَهْمِ وَتَوْظِيفِ الدَّلِيلِ الْعِلْمِيِّ))(العربي دين، ٢٠١٥، ص ٢٤٢) ولا يمكن أن تضفى العصمة على آراء المجامع اللغوية، ولا مانع من تبيُّن قراراتها، ولكن تبقى قرارت المجامع اللغوية تمثل بوجه أو بآخر ضرباً من الإجماع، ويبقى الإجماع من أدوات المصوبين والمخطِّئين من القدماء والمحدثين على السواء، فإنْ لم يكن الإجماعُ دليلاً قاطعاً لهم فهو مما يعضّد به الرأي في هذا الميدان في الأقل.

٥. الفصاحة: يبدو واضحاً أنّ كثيراً من اللغويين - سواء القدماء منهم أم المحدثون - قد أقاموا أحكامهم التصويبية على أساس الأفصح من كلام العرب غير ناظرين إلى الفصيح الذي روي عن العرب في لهجة من لهجاتهم الموثوقة ((وَلَكِنَّ الْأَفْصَحَ لَا يَمْنَعُ اسْتِعْمَال الْفَصِيح وَغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ جَائِزٌ)) (عباس حسن، ، ج٣ ص ٤٤٧) وحامل راية هذا المنهج الأصمعي (٢١٦هـ) والفراء (٢٠٧هـ) وأبو العباس ثعلب (٢٩١هـ) وابن قتيبة (٢٧٦هـ)، حتى ذكر الدكتور نعمة العزاوي أنّ بعض اللغويين يصف ((بِالْخَطَأِ وَاللَّحْنِ وَمُجَاوَزَةِ الصَّحِيح، كُلَّ كَلَامٍ مُخَالِفٍ لِكَلَامِ الْقَبَائِلِ الْفَصِيحَةِ فِي نَظَرِهِمْ. وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ عَلَى رَأْسِ الْمُتَشَدِّدِينَ، وَقَدْ اسْتَمَالَ تَشَدُّدُهُ كَثِيراً مِنَ اللُّغَوِيِّينَ، فَتَأَثَّرُوا بِهِ، وَاحْتَضَنُوا مَذْهَبَهُ، وَوَسَمُوا بِالْخَطَأِ وَاللَّحْنِ كَثِيراً مِنَ الصِّيَغِ وَالْأَلْفَاظِ، لَا لِشَيْءٍ إِلَّا لِأَنَّ فِي اللُّغَةِ مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنْهَا وَأَعْرَفُ))(العزاوي، ١٩٧٧، ص ١٤) وممن سار على منهجه المتشدد الحريري في (درة الغواص)، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ليس من وكد الباحث استقصاءها إلّا الإشارة إلى منهجه))(العزاوي، ١٩٧٧، ص ١٤).

ومن مظاهر تشدد الأصمعي واعتماد معيار الأفصح وتركه غيره مع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم، أنّه أنكر استعمال (زوجة) للمرأة، تمسكاً بقوله تعالى: {أَمْسِكْ

عَلَيْكَ زَوْجَكَ} (القرآن الكريم، الأحزاب، الآية: ٣٧) وحين قيل له إنّ ذا الرمة يستعمل (زوجة) بتاء التأنيث، إذ قال (بسج، ١٩٩٥، ص ٢٨٩):

أ ذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة ** أراكَ لها بالبصرة العامَ ثاويا

قال: ((لَيْسَ ذُو الرُّمَّةِ بِحُجَّةٍ إِذْ طَالَمَا أَكَلَ الْبَقْلَ وَالْمِلْحَ فِي حَوَانِيتِ الْبَقَّالِينَ)) (السيوطي، د.ت، ج١ ص ١٤) و((الْأَمْثِلَةُ كَثِيرَةٌ عَلَى مَبْلَغِ تَشَدُّدِهِ وَنُزُوعِهِ إِلَى الْأَفْصَحِ وَتَخْطِئَةِ مَا عَدَاهُ)) في تثقيف الألسن وتقويم اعوجاجها.

وكان بعض اللغويين على مخالفة هذا المنهج، فلا يرون محذوراً في إقامة الحكم اللغوي على لغة من لغات العرب، ولا يوسم ذلك عندهم بالخطأ أبداً، ومنهم ابن جني عالم العربية الفذ وفارس ميدانها اللغوي، الذي يرى أنّ الناطق بالعربية ((عَلَى قِيَاسِ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ مُصِيبٌ غَيْرُ مُخْطِئٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ مَا جَاءَ بِهِ خَيْراً مِنْهُ)) (ابن جني، د.ت ، ج٢ ص ١٢) وما أراه أنّ هذا المنهج كفيل بحياة اللغة ومواكبتها حاجات الناطقين بها وضمين لاستمرارها حية فاعلة، وقد ذهب إلى ضرورة الأخذ بالفصيح مع وجود الأفصح طائفة من اللغويين المتأخرين على زمن الأصمعي إيماناً منهم بأنّ ردَّ هذا الاستعمال اللغوي غير قائم على منهج أو دليل علمي وموضوعي دقيق؛ فكلا الاستعمالينِ ناشئ من بيئة لغوية عربية خالصة، ومن هؤلاء ابن مكي الصقلي (٥٠١هـ)، وابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، وابن هشام اللخمي (٥٧٧هـ)، وغيرهم، ويبدو لي أنّ بيئة هؤلاء العلماء الأندلسية قد أسهمت في خلق آرائهم المتسمة بشيء من المرونة وتساوي النظرة من حيث الحكم بـ(الصحة) على الاستعمالين الفصيح والأفصح، والحاصل أنّ علماء العربية كانوا ((فَرِيقَيْنِ: الْأَوَّلُ مُتَشَدِّدٌ يَقِفُ عِنْدَ الْأَفْصَحِ، وَيَمْنَعُ مَا عَدَاهُ، وَالثَّانِي مُتَسَاهِلٌ يَرْفُضُ مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ، وَيُجِيزُ كُلَّ مَا تَكَلَّمَتْ بِهِ، وَيُسَاوِي بَيْنَ الْقَبَائِلِ فِي الْفَصَاحَةِ وَالْبَيَانِ)) (العزاوي، ١٩٧٧، ص ١٦).

وأمّا المحدثون فثمة جماعة منهم يُنسَبون إلى هذا المنهج المتشدد في اعتماد الأفصح من لغات العرب، كإبراهيم اليازجي والدكتور مصطفى جواد، ومن أمثلة هذا التشدد عند اليازجي أنه قد أنكر أن يقال: رأيته أكثر من مرة، ورأى لزوم أن يقال: رأيته غير مرة، ومثلها كثير ، حتّى قال الدكتور العزاوي في شأن اليازجي إنّه: ((كَانَ زِمّيتاً، مُتَشَدِّداً يُؤْثِرُ الْأَفْصَحَ، ويُخَطِّئُ مَا عَدَاهُ، فَتَعَرَّضَ لِنَقْدِ مُعَاصِرِيهِ، الَّذِينَ عَارَضُوهُ، وَصَوَّبُوا مَا قَضَى عَلَيْهِ بِالْخَطَأِ،

وَمُجَانَبَةِ الصَّوَابِ)) (العزاوي، ١٩٧٧، ص ١٦) فالمنهج هو الأساس الذي ينطلق منه المصوب والمخطِّئ، فما يراه بعضهم على وفق منهجه خطأ يراه الآخر صواباً.

وأمّا الدكتور مصطفى جواد فإنّ سمة التشدد هي الظاهرة في جهوده التصويبية، ويكفيك أن تطل إطلالة على مقدمة كتابه (قل ولا تقل) لتتبيَّنَ هذا المنهج من نقد بعض المتشددين لا المتساهلين وأخذه عليهم بعض الاستعمالات اللغوية التي نعتهم بها بالتهاون ومجانبة اللغة العربية الفصحى، وتتبيَّن منهجه أيضاً من بعض الأمثلة التي يخطِّئها، ولها في الصحة وجه، ولذا قال الدكتور العزاوي في دراسته مناهج المصوبين: ((أَمَّا أُسْتَاذُنَا الْعَلَّامَةُ الْمَرْحُومُ الدُّكْتُورُ مصطفى جواد، فَقَدْ جَاهَدَ كَثِيراً لِحِمَايَةِ بَيْضَةِ اللُّغَةِ، وَدَرْءِ مَا يَتَهَدَّدُهَا مِنْ فَسَادٍ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَيْضاً مِنَ الْمُتَشَدِّدِينَ، الَّذِينَ يَجْرُونَ وَرَاءَ الْأَفْصَحِ، وَيَطْرَحُونَ مَا عَدَاهُ مِنَ اللُّغَاتِ الْمَغْمُورَةِ، أَوْ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ)) (العزاوي، ١٩٧٧، ص ١٨) وما يدعو إلى العجب أنّ المرحوم الدكتور مصطفى جواد على منهجه المتشدد المعروف، كان قد استدل بكلام أبن أبي الحديد المعتزلي كثيراً على قضايا لغوية متعددة في كتابه (قل ولا تقل)، وابن أبي الحديد متأخر زماناً عن عصر الاستشهاد وبيئة الفصاحة العربية، وهو من أعلام القرن السابع الهجري فضلاً عن أنّه ليس في عداد المتخصصين بعلوم اللسان العربي (جواد، ١٩٨٨، ج ١ ص ٢٤-٤٢-٤٨-٧٧).

ثانياً: أسس التصويب عند المحدثين

لما كان الحديث في الفقرة السابقة عن التخطيء والتصويب عند القدماء مشتملاً على آراء المحدثين وأقوالهم؛ لتداخل الأقوال والأحكام وكثرة النتاجات البحثية في هذا الميدان ولتجنب التكرار بلا طائل، فضلاً عن أنّ معايير التخطيء تكاد تكون مشتركة بين القدماء والمحدثين ولا سيما المعايير الأصول كالسماع والقياس، ارتأيت أن أعقد هذه الفقرة للحديث عن معايير التصويب عند المحدثين التي انفرد فيها المحدثون ولم يشاركهم القدماء بوجه عام إلّا ما ندر وهذا أمر طبيعي تقضي به سنن التطور الزمني في الأشياء.

وليس من الغريب أن تكون أسس التصويب عند المحدثين قائمة على محاولات حثيثة لإيجاد وجه يُصَوَّبُ فيه الاستعمالُ اللغوي الحديث الذي قد يبدو أول الأمر أنّه خطأً من الأخطاء، وهذا يوحي أن المصوِّب يسعى بكل جهده ليتلمس وجهاً من الوجوه يستند إليه في التصويب، بخلاف المُخطِّئ الذي يكون دافعه أنْ يسد الطريق على المُستعمِل

ولو وجد له وجهاً في الصحة ضعَّفه، ومن هذا المنطلق كانت معايير التصويب عند بعض المحدثين مشوبة بشيء من التساهل إنْ لم تكن بكثير منه، وهي على النحو الآتي:

١. الاستناد إلى لغة التأليف: ومُفاد هذا الأصل أو المعيار أنّ بعض المصوِّبة قد لجأ إلى لغة بعض المؤلفين القدماء في تعبيراتهم التي كانوا يتحدثون بها في كتبهم، ليصوبوا على أساسها بعض الاستعمالات الحديثة، على أنّ هؤلاء المؤلفين لم يكونوا من اللغويين أو النحويين أحياناً، ولم تكن اللغة موضع الاستشهاد أو الاستدلال شعراً لهم أو خطبة أو نصاً فنياً معيناً، وإنّما كان المُسْتدَلُ به كلاماً اعتيادياً يعبرون به عن فكرة ما، ولا شك أنّ هذا المعيار ليس من المعايير المَرضية، والسبب واضح في ذلك، ومن الأمثلة على تصويب بعض المحدثين على أساس لغة المؤلفين أن الدكتور إميل صوَّب كلمة (انعدم) وأسعد داغر (أسعد داغر، ١٩٣٣، ص ١٣٣)، وزهدي جار الله على تخطيء هذا الاستعمال، محتجّاً عليهم بأنّ الجرجاني قد استعملها في كتابه (التعريفات)، إذ قال في تعريف الأبد والأبدي بأنّ ((الْأَبَدِيُّ مَا لَا يَكُونُ مُنْعَدِماً)) (الجرجاني، د.ت ، ص٩) .

ولا يعد هذا الاستدلال استدلالاً علمياً من وجهة نظري، وكان ينبغي للدكتور إميل يعقوب أنْ يسوغ هذا الاستعمال ويستدل عليه بمبدأ القياس المعتمد عند القدماء والمحدثين على السواء، والذي هو أصل تقوم عليه اللغة العربية في كثير من الأحيان، فإننا في مثل هذه الاستعمالات التي تعد من قبيل المشتقات، ندرك تمام الإدراك أنّ المعجم العربي مثلاً لم يستوعب كل ما اشتُقَّ من جذر ما، فلذلك نحن لا نجد حرجاً في أنْ نقيس على ما كانت العرب تشتقه من مثل تلك الجذور، وصيغة (انفعل) صيغة قياسية في المطاوعة فيما كان ثلاثياً متعدياً (الحريري ، ١٩٩٦، ص ٤٤) ولم يقل أحد إنّ صيغة (انفعل) المستوفية شروط الصياغة من جذرها حِكرٌ على جذر لغوي دون جذر آخر، ولبعض الناس أن يصوغ عليها وليس لغيره أن يصوغ، فلولا كان القياس مبدأ معتمداً في تصحيح هذا الاستعمال ونظائره، أمّا الاستدلال بما عبَّر به بعض العلماء فلا يقوم دليلاً علمياً على التصحيح.

٢. التضمين: وهو متَّكأٌ للمصوِّبة أنْ يجدوا منفذاً يسوغوّن بعض الاستعمالات اللغوية الحديثة التي تبدو في الظاهر مخالفة لما عليه المستوى الصوابي للغة العربية الفصحى أو الفصيحة في الأقل، والتضمين تضمينانِ: تضمين نحوي وهو الذي يتخذه

المصوِّبة باباً لتصويب الاستعمال اللغوي المنظور فيه، وتضمين بياني وليس مراداً في هذا الباب، إذ البيانيون معنيون بالجانب الجمالي وكشف أسراره في الاستعمال اللغوي على أن ابن الكمال باشا (٩٤٠هـ) قد نظر إلى التضمينيْنِ نظرة واحدة فجعلهما شيئاً واحداً (العربي دين، ٢٠١٥، ص٤٤)، أمّا النحوي فإنّه يسعى إلى تصحيح التركيب النحوي مفسِّراً خروج المتكلم عن الشائع استعماله باستعمال الفعل مع حرف غير مألوف، وهذا ما يوظِّفه المصوِّبة في تصويب بعض الاستعمالات الحديثة من هذا القبيل ليتخففوا من صرامة المتشددين.

ومعنى هذا أنّ مفهوم التضمين النحوي يتمثل في ((اتِّصَالِ الْفِعْلِ بِحَرْفٍ لَيْسَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِهِ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِهِ)) (ابن جني، د.ت، ج٢ ص ٤٣٥) ويرى ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) أنّ العرب ((قَدْ يُشْرِبُونَ لَفْظاً مَعْنَى لَفْظٍ فَيُعْطُونَهُ حُكْمَهُ وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَضْمِيناً)) (ابن هشام ، د.ت ، ج١ ص ٨٩٧)، وقال الصبّان: ((التَّضْمِينُ إِلْحَاقُ مَادَّةٍ بِأُخْرَى فِي التَّعَدِّي أَوِ الُّلزُومِ لِتَنَاسُبٍ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى أَوِ اتِّحَادٍ)) (الصبان، د.ت ، ج١ ص ١٣٥) وقد شرط ابن عصفور (٦٦٩هـ) أن يكون هناك نوع تقارب بين المعنيين الأصل أي المستعمل فيه كثيراً والمستقر في الأذهان، والفرع الذي استعمل فيه لمناسبة إرادة جمع معنيين في وقت واحد؛ ليستقيم التضمين عند المتلقين (ابن عصفور، ١٩٩٦، ج١ ص٤١).

وبناء على ما تقدم فإنّ التضمين النحوي كثيراً ما يستعمل في الأفعال المتعدية بلا جارٍّ فتُعَدَّى بحرف جر إلى متعلقاتها أو كانت قد استقرت تعديتها في اللسان العربي بحرف فيُعْدَلُ إلى غيره في تعديتها، كما في قوله تعالى: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا} (القرآن الكريم، الأنبياء، الآية: ٧٧)، فإنّ الفعل (نَصَرَ) يتعدى بـ(على) فيما شاع في الاستعمال العربي وليس مألوفاً تعديته بحرف الجر (مِنْ)، فذهب قوم إلى تناوب الحرفين (على، ومِنْ) وقال آخرون - وهو الأرجح فيما أرى - إنّه على تضمين (نصر) معنى (مَنَعَ) وقد علَّقَ المرادي قائلاً: ((أَيْ: عَلَى الْقَوْمِ. كَذَا قَالَ الْأَخْفَشُ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُضَمَّنَ الْفِعْلُ مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ، أَيْ: مَنَعْنَاهُ بِالنَّصْرِ مِنَ الْقَوْمِ)) (المرادي، ١٩٩٢، ص ٥٢)، وربما استعمل في غير الأفعال المتعدية بالحرف.

وعلى أية حال يعد التضمين من فنون الاستعمال اللغوي العربي، حتى قال ابن جني: ((وَوَجَدْتُ فِي اللُّغَةِ مِنْ هَذَا الْفَنِّ شَيْئاً كَثِيراً لَا يَكَادُ يُحَاطُ بِهِ، وَلَعَلَّهُ لَوْ جُمِعَ أَكْثَرُهُ لَا

جَمِيعُهُ لَجَاءَ كِتَاباً ضَخْماً، وَقَدْ عَرَفْتَ طَرِيقَهُ فَإِذَا مَرَّ بِكَ شَيْءٌ مِنْهُ فَتَقَبَّلْهُ وَأْنَسْ بِهِ، فَإِنَّهُ فَصْلٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ لَطِيفٌ)) (ابن جني، د.ت، ج٢ ص ٢١٠) وقد مدَّ ابن الكمال تقسيم التضمين بما يفضي إلى كثير من التجوُّز، حتى أصبح عنده مرادفاً للتوسع في التعبير بما يصعب ضبطه ورصده بضوابط صارمة وواضحة (العربي دين، ٢٠١٥، ص ٤٤).

وإنّ أهم ما يمكن الحديث عنه في مسألة التضمين في هذا الموضع من البحث، هو السؤال عن قياسية التضمين، أي هل يُعَدُّ قياسياً بمفهومه النحوي؟، فإنْ كان قياسياً فلا مانع من تصويب بعض الاستعمالات الحديثة على أساس أنها تضمين كلمة معنى كلمة أخرى على نمط ما ضمَّنَ العرب الفصحاء، وإنْ لم يكن قياسياً فقد سقط ما في أيدي المصوبين في هذا الأمر، وما كان لهم أن يصحِّحوا ما صحَّحوا على أساس أنه تضمين يحاكي التضمين في عصر الفصاحة.

وقد تباينت أقوال أصحاب الفن وأرباب الصنعة، فمنهم مَنْ ذهب إلى قصر التضمين على ما سُمِعَ من العرب، ومنهم مَنْ ذهب إلى قياسه (الصبان، د.ت ، ج٢ ص ٩٥) والظاهر أنّ التضمين بمعناه النحوي قياسي عند الأكثرين من علماء العربية (حسن، ٢٠٠١، ص٤٤)، ومن هذا المنطلق كثيراً ما كانت ظاهرة التضمين في العربية باباً لتفسير كثير من الاستعمالات التركيبية في اللغة العربية التي نُسِجَتْ على خلاف المألوف في التركيب النحوي بتعدية الفعل اللازم إلى متعلقه، حتى جعل بعض المُصوِّبة من المحدثين التضمين باباً للتصويب والتخلص من بعض ملاحظ المتشددين الصارمة، كما في تصويب اليازجي استعمال (الشُّكر) متعدِّياً بـ(على) حملاً للشكر على معنى الحمد (اليازجي، د.ت ، ص٦) وكما صوَّب بعضهم قول مَنْ قال: (حَرَمَهُ مِنْ حَقِّهِ) بتعدية الفعل (حَرَمَ) بحرف الجر (مِنْ)، والفعل (حرم) يتعدى إلى مفعولينِ بنفسه فلا حاجة إلى حرف الجر، إذ حمل هذا الاستعمال للفعل (حرم) على أنّه قد تَضَمَّنَ معنى (منع) والفعل (منع) يتعدى بحرف الجر (مِنْ)، والأمثلة على هذه التصويبات كثيرة جداً (العربي دين، ٢٠١٥، ص ٢٥).

وينبغي الالتفات إلى أنّي لا أدعو إلى فتح باب التضمين على مصراعيه، إيذاناً بتفسير كل ما كان في عصرنا من أخطاء، فبذلك نصبح في فوضى عارمة نعرف أولها ولا نعرف آخرها، ومن هنا فإنّ من الواجب علينا - وهذا ما يقتضيه المنهج العلمي - أن نلتزم بالضوابط والمعايير التي أجازها علماء العربية للتضمين، فهي عندهم كما أشرتُ إلى ما

ذكره ابن عصفور (ابن عصفور، ١٩٩٦، ج١ ص٤١)، في التضمين أن يكون التضمين قائماً على فكرة الأصل والفرع بناء على كثرة الاستعمال في تركيب نحوي معين وبين قلته في آخر، وأن يكون بين المعنيين الأول والثاني نوع تقارب وبهذا التقارب يمكن الجمع بين المعنيين في تركيب نحوي واحد، وبناء على ذلك يكون التضمين شكلاً من أشكال القياس، ويصح التصويب به فيما وافق أساليب العرب في القول على أساس ما حدده العلماء فيه من ضوابط.

٣. الشيوع: انقسم الدارسون في عدّ شيوع بعض الاستعمالات وسريانها على ألسنة الناس وفرضها على الواقع اللغوي أصلاً من أصول التصويب وتصحيح الاستعمال اللغوي وإنْ لم يوجد نظيره في الفصحى، فيما إذا كان هذا الشيوع مسوّغاً لتصويبها وتصحيح القول على أساسها بحجة أنّ تشخيص الأخطاء بشكل مستمر عند الناس يدعو إلى تنفيرهم من اللغة العربية وخلق حواجز بينهم وبينها والإيحاء لهم أنّها غير قادرة على تلبية متطلباتهم، على حين ذهب آخرون إلى أنّ هذا الشيوع لا يمكن جعله دليلاً على الصحة، وهذا المنهج يُعَدُّ من الأخطاء التي نشأت حركة التصويب اللغوي لمكافحته أصلاً (حسان، ٢٠٠١، ص ٧٢،مختار، ١٩٩٨، ص ١٦٦).

ومن الواضح أنّ الاعتماد على ظاهرة الشيوع في تصويب الاستعمال اللغوي وإضفاء الشرعية عليه لشيوعه، فيه كثير من المبالغة بل الغلو، فقد شاع عند هذا الاتجاه المتساهل مقولة (خطأ مشهور خير من صواب مغمور)، وأرى أن ليس هناك أضر من هذه المقولة على لغتنا الكريمة لغة القرآن الكريم، وهذه المقولة هي من أكبر الأخطاء المنهجية والإجرائية، حتى تصدى للدفاع عن اللغة العربية من خطر تفشي هذه المقولة كثيرٌ من أهل العربية المحبين لها والمؤمنين بمزاياها وضرورة الحفاظ على نقائها (العدناني، ١٩٨٠، ص ٦٩، العربي دين، ٢٠١٥، ص ٢٥١).

وما يراه الباحث أنه إذا كان التصويب قد عُزِيَ إلى أحد المجامع اللغوية، فإنّ قضاء المجمع اللغوي أي مجمع لا يمكن أن يستند إلى الشيوع في تصويبه، وإنّما يستند في قضائه إلى سماع ربما يخفى على الناس، أو قياس لا يجيده إلّا المتخصصون أو ما شابه ذلك، ولا يمكن أن يقضي المجمع على أساس شيوع الاستعمال في العصر الحديث، فهذا محذور لا يرتكبه مَنْ كان له أدنى معرفة بالمعايير العلمية للغة العربية، ومهما يكن من أمر فإنّ

الشـيوع في عصـرنا هذا لا سـبيل إلى عده معياراً للتصـويب، ومَنْ عدّه معياراً فقد جانب الصواب وركب طريق التخبط في ظلمات الجهل.

المبحث الثاني: النماذج المُخَطَّأة المختارة عرض ونقد

كثيراً ما تشهد قاعات المحاضرات ومناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه في حقل اللغة العربية سـواء في فرع اللغة أو الأدب تصـويبات لغوية من لجنة المناقشـة، فعندما يوضـع عمل الطالب (رسـالته) في ميزان التحكيم، يُبْدِي بعض أعضـاء اللجان المناقشـة آراءهم التصويبية فيما يستعمله الطالب المناقَش، وكثيراً ما تفرض هيبة الأستاذ وسطوته العلمية على الطلاب أن يسـتمعوا الملاحظ وليس لهم إلّا التسـليم بما يقال لهم، إمّا لقلة اطلاع الطلاب أو لتجنب إثارة الأسـتاذ، من جهة أن الطالب يريد أنْ تسـير الأمور على ما يرام، وتنتهي المناقشة بسلام وهذا أمر واقع.

وقد عقدت هذا المبحث لأعرض نماذج من أمثلة كثيرة سـجلتها ميدانياً في قاعات المناقشات وغيرها، قد خَطَّأَ بعضُ الأساتيذ بها استعمالاتِ طلبتهم، والحق أنّ تصويبهم كان بحاجة إلى تصـويب؛ إذ قد جانبوا الصـواب فيما قالوا، وكان ما أشـكلوا عليه من الاستعمالات هو الصحيح ولا إشكال في صحته أبداً، وليس من وراء عرضي هذه المفردات المُخَطَّأَة ونقدها سـوى غرضـين: أوّلُهما عدم التضـييق على طلابنا المتخصـصـين بالعربية، وعلى المستعملين بعامة، وثانيهما الدعوة الصادقة لإخواني وزملائي من الأساتيذ الأفاضل إلى التأنّي والتثبُّت من المسألة العلمية قبل البتِّ بها، إذ كانت أحكامهم في هذه المفردات التي أعرضـها في هذا المبحث عجلى غير صـادرة عن دراية تامة فيما أراه، وهذه الأمثلة كثيرة، ومنها:

أوّلاً: الدراسـات العليا: هذا التركيب الوصـفي الذي وُصِـفَ فيه الجمع (الدراسـات) بالمفرد المؤنث (العُليا)، قد خطَّأه بعض الفضـلاء من المتخصـصـين في حقل (النحو)، وحجّتُهم في هذه التخطئة أنَّ شـرط المطابقة لم يتحقق، فلا يمكن وصـف الجمع ولا سـيما الجمع المؤنث السـالم بالمفرد المؤنث، وإنّما يجب أن يوصـف الجمع بالجمع مطابقة له في الإفراد والتثنية والجمع كما قرره النحويون، فلا يصـح لنا أن نقول: (المُعَلِّمَات الكريمة) ولكن نقول: (المعلمات الكريمات)، فوجب - على هذا الرأي - أن يقال: الدراسـات العُلا؛ مطابقة للموصوف والصفة في الجمع.

وكان دليل مَنْ يخطِّئ أنّ هناك آيات من التنزيل تطابَقَ فيها الجمعُ الموصوف مع الجمع الواقع صفة له، دليلاً على صحة الرأي المُتَبَنَّى، وهذه الآيات على النحو الآتي: {تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى} (القرآن الكريم، طه، الآية: ٤)، و{فَأُوْلَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى} (القرآن الكريم، طه، الآية: ٧٥)، فقد طابق في الآيتينِ الوصفُ موصوفَهُ في الجمع، إذ قال (السماوات العُلا) والعُلا جمع عُليا، وقال (الدرجات العُلا)، على حين أفرد الوصف مع الموصوف المفرد كما نلحظ في قوله تعالى: {وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا} (القرآن الكريم، التوبة، الآية: ٤٠) إذ طابق فيها الوصفُ (العُليا) الموصوفَ (كلمة) من حيث الإفراد، وما ذاك إلّا لأنّ الموصوف مفرد، فلزم أن نصفه بالمفرد؛ طلباً للمطابقة، أمّا أن يكون الموصوف جمعاً والوصف مفرداً فهذا أمر غير سائغ على رأي المخطِّئين.

والحق أنّ التركيب المتقدم (الدراسات العليا) لا وجه لتخطئته أبداً، وأنّ هناك طائفة من الدارسين المحدثين ينتهجون منهجاً في التخطئة والتصويب هو في غاية الخطر؛ لأنّهم يستدلون باستعمال قرآني أو أسلوب عربي معيَّن على قصر المستوى الصوابي عليه غير محيطين علماً بشتى الأساليب والاستعمالات الأخرى سواء القرآنية أم العربية، فإنّهم يُصْدِرونَ أحكامهم جازمين ومستندين إلى ضرب واحد من ضروب متعددة من الاستعمال، ينبغي أخذها بالنظر جميعاً.

وخير دليل على أنّ هذا المنهج غير منتج، هو المسألةُ التي نحن بصدد الكشف عن صحتها من فسادها، إذ نجد أنه قد ورد هذا النمط التركيبي مما تركت فيه المطابقة من حيث الجمع في كتاب الله تعالى نفسه، وفي السورة نفسها أيضاً (سورة طه) وفي غيرها، بأن كان الموصوف جمعاً والوصف مفرداً مؤنثاً، وفي كلام العرب ما ناظره من الأساليب والتركيبات التي وصف فيه الجمع المؤنث بالمفرد المؤنث، سواء كان الموصوف مجموعاً جمع سلامة للمؤنث أم جمع تكسير.

وليس خافياً على أهل العربية وأساتيذها أنْ يكون النحويون قد استثنوا من شرط المطابقة في الموصوف وصفته - جَمْعَيْنِ - بعضَ التركيبات الواردة في الاستعمالات اللغوية، والمُستَثْنيَاتُ من هذه القاعدة متعددة ومتنوعة لا مجال لذكرها تفصيلاً، فراراً من الإطالة بغير طائل للبحث، ولكني أذكر منها ما يرتبط بالبحث ارتباطاً وثيقاً.

ومما استثني من المطابقة أن يكون مفرد الجمع المؤنث مما لا يعقل سواء كان الجمع مُكسَّراً أم مختوماً بالألف والتاء المزيدتينِ، فإنّ لنا وصفه بالمفرد المؤنث أو بالجمع المختوم بالألف والتاء المزيدتين أو بجمع التكسير، نحو: السفن الجارية والجاريات والجواري، وقد جاء على هذا النمط من الاستعمال القرآني آي من الكتاب العزيز، كقوله تعالى: {وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى} (القرآن الكريم، طه، الآية: ١٨) و{لَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى} (القرآن الكريم، الحشر، الآية: ٢٤) و{وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ} و{فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ} و{وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ} و{وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ} و{وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ} (القرآن الكريم، الغاشية، الآيات: ٨-١٣-١٤-١٥-١٦) إذ وُصِف جمع التكسير لغير العاقل بمفرد مؤنث في الأمثلة المتقدمة جميعاً، وقوله تعالى: {لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى} (القرآن الكريم، طه، الآية: ٢٣) إذْ وصف الجمع بالألف والتاء المزيدتينِ (آيات) بمفرد مؤنث (الكُبْرى)، وقد جزم بعض المفسرين جزماً - وهو الأليق - أن تكون "الكبرى" صفة لـ(آيات) (أبو حيان، ١٩٩٣، ج٦ ص٢٢٣، الآلوسي، د.ت، ج١٢ ص ١٣٤) فالملاحظ أن المطابقة لم تتحقق في الإفراد والجمع في الآيات الماضية، سواء كان الجمع الموصوف مُكسَّراً كما في (مآرب، والأسماء)، أم كان جمعاً بالألف والتاء المزيدتينِ كما في (آياتنا)، إذ جاء الوصف مفرداً مؤنثاً معها جميعاً؛ قال الزركشي (٧٩٤هـ): ((وَإِنَّمَا حَسُنَ وَصْفُ الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ، لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمُؤَنَّثَ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ بِخِلَافِ الْمُذَكَّرِ)) (الزركشي، ١٩٨٤، ج٢ ص ٤٥١) فإنّه لا يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث (الصبان، د.ت ، ج١ ص٢٧).

ومن هذا الضرب من التركيب الوصفي (الموصوف وصفته) الذي تُرِكَت فيه المطابقة في الشعر العربي، قول الفرزدق (فاعور، ١٩٨٧، ٩٥):

سَمَا برِجَالٍ تَغْلِبَ مِنْ بَعيدٍ ** يَقُودُونَ المُسَوَّمَةَ العِرَابَا

وقوله أيضاً (فاعور، ١٩٨٧، ٢٦٧):

مُتَقَلّدي قَلَعِيّةٍ وَصَوَارِمٍ ** هنديّةٍ، وَقَدِيمَةِ الآثَارِ

إذ وصف الشاعر الجمع وهو الخيل العربية الأصل الذي عبر عنها بـ(العِراب) بلفظ مفرد مؤنث وهو (المُسَوَّمَة) والمسومة وصف لموصوف محذوف يستدعيه السياق، هو الخيل وإنّه مقتبس من قوله تعالى: {وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ} (القرآن الكريم، آل عمران، الآية: ١٤)، إذ وقع الوصف مفرداً مؤنثاً، وهو

(المُسَــوَّمَة) للموصــوف الدال على الجمع وهو (الخيل) رعاية لمعنى الجمع في (الخيل) لأنّه اسـم جمع (المطرزي، ١٩٧٩، ج٢ ص ١٧٩)، وكان قبله (القناطير المُقنْطرة) وهذا أيضـاً من وصـف الجمع بالمفرد المؤنث، كما قد وصـف الشـاعر الجمع (صـوارم) باللفظ المفرد المؤنث (هنديّة)، ونظيره قوله تعالى: {لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّـنَةٍ}(القرآن الكريم، الحشر، الآية: ١٤)، وهذا أسلوب عربي شائع لا سبيل إلى إنكاره أبداً.

وفي مقابلة هذا النمط جاءت المطابقة - وهي الأصــل - في الجمع بالألف والتاء المزيدتينِ للصـفة وموصـوفها، قال تعالى مطابَقَةً: {مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَــابِهَاتٌ} (القرآن الكريم، آل عمران، الآية: ٧) {فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ} (القرآن الكريم، آل عمران، الآية: ٩٧) فقد طابق من حيث الجمع بين الموصوف (آيات) وبين صفاته (محكمات، أُخَر، متشابهات)، ونلحظ أيضاً أنّ الوصف الجمع قد جيء به بالألف والتاء المزيدتين تارة، وتارة أخرى بجمع التكسير (أُخَر).

وهذا يدل بما لا مجال للتشــكيك فيه أنّ النمطينِ الاســتعماليينِ جائزانِ المطابقة وتركها، وبهذا يظهر جلياً أنّ قولنا : (الدراســات العُليا) لا خطأ فيه وهو على حد قوله تعالى: (آياتنا الكبرى) بلا أدنى فارق من حيث ترك المطابقة، ومن جهة اسـتواء كل من الموصـوفيْنِ (الدراســات، وآيات) في كونهما جمعيْ مؤنث بالألف والتاء المزيدتينِ غير عاقلين قد وُصِــفا بمفرد مؤنث، كما أنّه ليس هناك أي محذور في مطابقتهما فيمكننا أن نقول: (الدراســات العُليا، والعُلا) على أن العُلا جمع العليا (العكبري، د.ت ، ج٢ ص ٨٨٤، وابن عطية، ٢٠٠١، ج٤ ص ٣٩١، والسـمعاني، ١٩٩٧، ج٣ص ٣٣٠) ومن العجب أنْ فات الزركشي (٧٩٤هــ) وهو العالم المتبحر أنّ العُلا جمع العُليا، إذ أورد العُلا في سـياق حديثه عن مفرد وُصِفَ به الجمعُ (السـماوات)، والعجب أيضـاً أنْ لم يلتفت إليها محقق الكتاب (محمد أبو الفضـل إبراهيم) وهذا من صميم عمل المحقق (الزركشي، ١٩٨٤، ج ٢ ص ٤٥١).

ولقد وجدت في أســلوب القرآن الكريم ما هو أشــد إلزاماً للمخطِّئين، ذلك أنه قد جاء بالوصــف مفرداً مؤنثاً والموصــوف جمع (للعاقل)، وهو قوله تعالى: {قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْــوَانٌ مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ بَصِــيرٌ بِالْعِبَادِ}(القرآن الكريم، آل عمران، الآية: ١٥) فقوله تعالى (أزواج) جمع زوج وهو بلا شــك دال على العاقل في حديثه تعالى عن أهل الجنة، وكذا

أزواجهم عقلاء بلا شـــك، ومع هذا وصـــف هذا الجمع العاقل بالمفرد المؤنث (مطهَّرة) فكشف عن جواز هذا التركيب المتروكة مطابقته في الجمع بين الصفة والموصوف.

وما يعزز الحكم بجواز الأمرين المطابقة وتركها، أنّ زيد بن علي قد قرأ (مطهرات) جمعاً بالألف والتاء المزيدتيْنِ مطابقة في أصـــل الجمعية، وهذا هو ((حُكْمُ نَعْتِ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لِلْعُقَلَاءِ، وَيَنْطَبِقُ عَلَى غَيْرِهِمُ انْطِبَاقاً أَتَمَّ وَأَقْوَى. أَيْ: أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَنْطَبِقُ عَلَى الْجَمْعِ الَّذِي مُفْرَدُهُ مُؤَنَّثٌ مُطْلَقاً، - عَاقِلاً وَغَيْرَ عَاقِلٍ - بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الشَّـــائِعَ بَيْنَ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّ الْمُطَابَقَةَ وَاجِبَةٌ بَيْنَ النَّعْتِ وَمَنْعُوتِهِ، إِذَا كَانَ جَمْعاً مُفْرَدُهُ مُؤَنَّثٌ عَاقِلٌ، وَلَا قُوَّةَ لِرَأْيِهِمْ أَمَامَ النَّصِّ الصَّرِيحِ السَّالِفِ)) (حسن، د.ت ، ج٣ ص٤٤٨)، وبخاصة إذا كان النص قرآنياً فلا رأْيَ ماضـيَ لأحد إزاء النص القرآني، أمّا إذا كان الجمع دالاً على غير عاقل فذاك أدخل في الجواز وآكد وأشْيَع.

وبناء على ما تقدم من بيان وافٍ لم يبقَ في أيدي المخطِّئين - بعد الشـواهد المَسـوقة - دليل علمي على تخطئة من يقول: (الدراســـات العليا)، بحجة انتفاء المطابقة في الجمع والمفرد ولا حجة لهم أبداً، والتعبيرانِ جائزانِ، المطابقة بين الصفة والموصوف وتركها عاقلاً كان الموصـوف أم غير عاقل، والعجب لا ينقضـي أن المخطِّئين لمن يقول (الدراسـات العُليا) كثيراً ما نســمعهم ونقرأ لهم وهم يقولونَ: (الأســاليب العربية، والاســتعمالات اللغوية، والامتحـانات النهائيـة، والرســائل الجامعيـة، والآيات القرآنيـة، والـدراســـات النحويـة، والأســـاليـب البلاغيـة) وغيرهـا كثير جـداً، فيجيزون وصـــف الجمع بـالمفرد المؤنث فيهـا، ويمنعونَه في (الدراســات العُليا)، ولم أســمع أحدهم يوماً يقول: (الأســاليب القرآنيات، ولا الدراسات النحويات، ولا النُّكَت البلاغيات، ولا الامتحانات النهائيات) وما شابه ذلك، وهذا يدل دلالة قاطعة أنّهم قد وقعوا في استعجال إصدار الأحكام التخطيئية.

ثانياً: امتياز: مصـــدر على بناء (افتعال) من الفعل (مازَ، يَمِيز) مما خطّأَه بعض المتخصـصـين في الدراسـات اللغوية والنحوية الذين اعترضـوا على من يقولها في غير مورد (الشَّـــرّ) وشـــاعت هذه الملاحظ التخطيئية في المحافل العلمية والجامعية والمناقشـــات، وأوجبوا أن يقال (انمياز)، بحجة أنّ الامتياز ومشـتقاته لم يسـتعملها القرآن الكريم إلّا في مواضـع (الذمّ، والشـر)، أمّا نحن اليوم فنسـتعمله في مواضـع الافتخار أو المدح أو التعبير عن درجات عالية قد حازه الطالب إذا تجاوز تقديره (٩٠) درجة في أي مادة علمية وما شابه

هذه الأمور، وهذا خطأ لا بد أَن يُصوَّب ويقتضي أن نستبدل (انمياز) بـــ(امتياز) على رأي المخطِّئين، إلّا إذا كنا نسعى إلى ذم الشخص المتحدث عنه والإيحاء بالشَّرّ فيه أو أفعاله أو جزائه على صنيعه، لأنّ القرآن الكريم قد أوردها في سياق الشر ليس غير.

وأقاموا شواهد تعضد رأيهم وهي قوله تعالى: {وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ} (القرآن الكريم، يس، الآية: ٥٩) فالفعل (امتازوا) مشتق من (الامتياز) كما هو واضح وقد ورد في سياق إلقاء المجرمين في جهنّم، وقال عزَّ من قائلٍ في حديثه عن جهنم أيضاً إذ يُلْقَى فيها الكافرون: {تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ}(القرآن الكريم، الملك، الآية: ٨) أي (تَتَمَيَّزُ) إذ حُذِفَت التاء الأولى تاء المضارعة، ولم يرد الامتياز إلّا في مورد الشر كما في الآيتين السابقتين، فهذه حجة مَنْ يخطِّئ (امتاز) في غير سياق الشر.

والحق أنّ هذا المنهج - كما سبقت الإشارة - خطير جداً، ذلك بأنّه يقيم قناعاته ويصدر أحكامه الجزمية على نظرة ناقصة لواقع الاستعمال اللغوي، ومن دون أن يستقصي سائر وجوه الاستعمال القرآني فضلاً عن الأساليب العربية الأخرى من نظم ونثر، فيستعجل أصحاب هذا المنهج الأحكام استعجالاً، فتأتي أحكامهم - حينئذ - مضطربة مشوّهة لا تمت إلى الواقع اللغوي والاستعمالي بصلة، ولا تقوم على معايير دقيقة في التخطيء.

وإذا ما أردنا أنْ نلقي نظرة سريعة على أساليب القرآن الكريم نفسه وجدنا أنّ القرآن الكريم نفسه قد استعمل الفعل (ماز، يَمِيز، أو يُميّز، أو يُمِيز) في سياق عام ينطبق على الخير والشر معاً، ولم يقتصر على الشر أبداً، إذ قال تعالى: {مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ} (القرآن الكريم، آل عمران، الآية: ١٧٩)، وقال تعالى: {لِيَمِيزَ اللّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىَ بَعْضٍ} (القرآن الكريم، الأنفال، الآية: ٣٧)، فقد ورد الفعل في الموردينِ على بناء (مازَ، يميزُ) مجرداً بمعنى فصل شيء وقطعه من شيء آخر مطلقاً، ولا يتيعن أن يكون في الشر وحده، قال الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ): ((وَالتَّمْيِيزُ يُقَالُ تَارَةً لِلْفَصْلِ وَتَارَةً لِلْقُوَّةِ الَّتِي فِي الدِّمَاغِ، وَبِهَا تُسْتَنْبَطُ الْمَعَانِي، وَمِنْهُ يُقَالُ فُلَانٌ لَا تَمْيِيزَ لَهُ، وَيُقَالُ انْمَازَ وَامْتَازَ، قَالَ :(وَامْتَازُوا الْيَوْمَ) وَتَمَيَّزَ كَذَا مُطَاوِعُ مَازَ أَيْ انْفَصَلَ وَانْقَطَعَ، قَالَ: (تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ))) (الراغب، ٢٠٠٨، ٤٩٩) فقد

أكد الراغب أنّ هذه الأبنية الثلاثة كلها مطاوع للفعل (مازه أو ميَّزه) فامتاز وانماز وتميَّز، وهي تقال للفصل بين شيئينِ مطلقاً شراً كانَ أم خيراً.

وقد قرئ الفعل (يَميز) في الآية المتقدمة بقراءتينِ أخريينِ هما (يُمَيِّز) بضمّ حرف مضارعته وتضعيف عينه، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش، وقرئ (يُميز) بضم حرف المضارعة، ولكنه مخفف العين، وهي قراءة ابن كثير (مختار ومكرم، ١٩٩٨، ج٢ ص ٨٨)، ومن الواضح أنّ مطاوع المضعف أيضاً يُبْنَى على (مَيَّزْتُهُ تَمْيِيزاً فَانْمَازَ وَامْتَازَ وَتَمَيَّزَ وَاسْتَمَازَ) كلها سائغة في القياس، ودالة على المطاوعة على القراءة الثانية في الأبنية المتقدمة كلها جميعاً، ولا صلة للخير والشر في الأمر أبداً.

قال الجوهري (٣٩٣هـ): ((مِزْتُ الشَّيْءَ أَمِيزُهُ مَيْزاً: عَزَلْتُهُ وَفَرَزْتُهُ. وَكَذَلِكَ مَيَّزْتُهُ تَمْيِيزاً، فَانْمَازَ، وَامْتَازَ، وَتَمَيَّزَ، وَاسْتَمَازَ، كُلُّهُ بِمَعْنىً))(الجوهري، ١٩٨٤، ج٣ ص ٨٩٨) وقال الزمخشري: (٥٣٨هـ): ((انْمَازَ وَامْتَازَ وَاسْتَمَازَ وَتَمَيَّزَ))(الزمخشري، ١٩٩٨، ج٢ ص٢٣٦) كلها بمعنى عنده كما ذكر الجوهري آنفاً، وقال الفيروز آبادي: ((مَازَهُ يَمِيزُهُ مَيْزاً: عَزَلَهُ وفَرَزَهُ كَأَمَازَهُ وَمَيَّزَهُ فَامْتَازَ وَانْمَازَ وَتَمَيَّزَ وَاسْتَمازَ وَالشَّيْءَ : فَضَّلَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ)) (الفيروزآبادي، ، ج٢ ص ٣٣٦) فنلحظ أن الفيروز آبادي قد استوى عنده (امتاز، وانماز) أيضاً - كما هو قول المعجميين قبله - في الدلالة بوجه عام على الفصل بين الأشياء سوى خصائص البناء إن كان على افتعل أو انفعل، فهذا أمر آخر ليس مما أود الحديث عنه إذ لا شأن للبحث فيه، لأنّ البحث يسعى إلى إثبات أن (امتاز) إنّما يستعمل في مقام الفصل والقطع والتمييز بين شيئين أو أكثر مطلقاً ولا صلة للخير والشر في الأمر كما توهَّم بعض الفضلاء إذ حكموا بتخطئة مَنْ يقول (امتاز، أو امتياز) إلا في مورد الشر.

وقال الزبيدي: ((وامْتازَ القومُ: تميَّزَ بَعْضُهم من بعضٍ))(الزبيدي، ١٩٦٥، ج١٥ ص٣٤٠) سواء في الخير أم في الشر، فلست أدري كيف يُحْكَمُ بعد ذلك كله بتخطيء من يستعمل (الامتياز) في سائر موارد الفصل بين الأشياء (ابن سيده، د.ت ، ج٩ص٩٧، الأنباري، ١٩٧٨، ج١ص٣٩٦، العلوي، ٢٠٠٢، ج١٠ص٢٩٦) فلا حجة لِمَنْ خطّأَ أبداً، ولو على سبيل التذرع بأنه أسلوب قرآني خاص به يمتاز عن أساليب العرب في كلامهم، فقد ورد في التنزيل (يَميز، ويُميّز، ويُميز) بالقراءات المذكورة، والمطاوعة منها لا تأبى القياس على (امتاز) وقد جاءت الأفعال المذكورة في سياق الفصل بين الخير والشر مطلقاً دونما تحديد

في موضع الشر وحده، فلنا - إذاً - أن نقول: انماز وامتاز على سواءٍ قاصدين الفصل أيَّ فصل، وقد يفضي (امتاز) إلى دلالات أخرى، وتلكم هي مُفاد بناء (افتعل) بما تدل عليه من الاجتهاد أو المبالغة أو غير ذلك (سيبويه، ١٩٨٨، ج٤ ص ٧٤) بَيْدَ أنّ هذا ليس من وُكدي كما أسلفتُ، وإذا ما آمنَ المرء أن الامتياز لم يستعمل إلا في الشر في القرآن الكريم، فإنّه عام مطلق في لغة العرب فلا وجه مقبول لتخطيئه أبداً.

ثالثاً: أَسْماهُ: وهذا البناء أيضاً للفعل المزيد بالهمزة (أسْمَى، يُسْمِي) بمعنى أطلق على الشيء اسماً من الأسماء وسمّاه به، مما حكم بعض الأساتيذ الفضلاء بتخطئته، وقد قلتُ يوماً أمام أحد المتخصصين (أسماهُ كذا) فقاطعني من فوري قائلاً: لا تقل: (أسماهُ) وقل: (سمّاه)، فهو يرى خطأ هذا الاستعمال لا أنّه مفضول، فلمّا سألتُهُ عن سبب ذلك تبيَّنَ لي أنْ لا مسوّغ لديه للتخطئة ولا أساسَ إلّا أنّه قد ورد في القرآن الكريم مضعف العين، واستدل بقوله تعالى:{وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ} (القرآن الكريم، آل عمران، الآية: ٣٦) و{مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ} (القرآن الكريم، الحج، الآية: ٧٨) و{إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَىٰ} (القرآن الكريم، النجم، الآية: ٢٧) فلم يأتِ الفعل (أسمى) مزيداً بالهمزة في القرآن كله.

والحق أن القول بتخطئة هذا الاستعمال استناداً إلى الآيات المتقدمة فيه ما فيه من الوهم، لأنّ استعمال القرآن الكريم يدل دلالة قاطعة على صواب ما أتى به من أساليب لغوية ونحوية وغيرها، وهو في سنام الفصاحة وذروة البيان من غير شك أبداً، ولا يمكن الاستدلال به على خطأ بناء أو تركيب لم يستعمله، فقد يكون مستعمَلاً في لغة العرب، وكما قيل في علم المنطق (إثبات الشيء لا ينفي ما عداه)، فقد استقر في الدراسات اللغوية أنّ القرآن الكريم له خصائصه في الاستعمال اللغوي الذي وظّفه توظيفاً خاصاً به غير آتٍ بلغة جديدة، ولكنّها العربية نفسها وتلكم هي المزية الكبرى، وقد قامت على هذا الأساس دراسات تستعصي على الحصر، أثبتت أن القرآن الكريم قد استعمل البنية ونظم الألفاظ والتركيبات بشكل خاص، قال الدكتور فاضل السامرائي: ((إِنَّ الْقُرْآنَ لَهُ خُصُوصِيَّاتٌ فِي اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ: فَقَدْ اخْتَصَّ كَثِيراً مِنَ الْأَلْفَاظِ بِاسْتِعْمَالَاتٍ خَاصَّةٍ بِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْقَصْدِ الْوَاضِحِ فِي التَّعْبِيرِ)) (السامرائي، ٢٠٠٦ ، ص١٤) وهذا لا يبيح لنا قصر المستوى

الصوابي على ماورد في القرآن الكريم دون غيره من الأساليب اللغوية العربية الأخرى في غير القرآن الكريم أبداً.

ومن ذلك أنّ القرآن الكريم قد فرق في الاستعمال بين (المطر، والغيث، والوالد، والأب)، وقد التزم القرآن الكريم النفي مع الفعل (يشعرون)، مثلما التزم الإثبات مع الفعل (طبع)، أ فهل من المعقول أن نؤسس قاعدة لغوية نصوّب ونخطِّئ على أساسها، يكون مُفادها (لا يجوز إثبات الفعل "يشعرون" ولا نفي الفعل "طُبِعَ")، بحجة أنّ القرآن الكريم قد جاء بهما على هذا النحو، وفي مثل الوالد والأب وسواهما وجدنا العرب يسوّون بينهما فيجعلونهما مترادفينِ (المطعني، ١٩٩٢، ج١ص٢٨٢).

وهذا يدل على أنّ للغة العربية وجوهاً متعددة من الاستعمال اللغوي كلها صائبة - إنْ جاءتنا عن العرب - ولا يصح لنا بحال من الأحوال أن نخطِّئ مُستَعْمِلاً من الناس بحجة أن استعماله لم يوافق الأسلوب القرآني، وغاية ما في الأمر أنّها قد تفاوتت في مستوى الفصاحة إذ الاستعمال القرآني أفصح الاستعمالات جميعاً، فإنّ منهج التخطيء بحجة عدم وروده في القرآن الكريم منهج مضطرب وخطير وغير منتج سوى الأحكام المستعجلة، فالقرآن استعمال عربي، ولكنه استعمال خاص، وعلينا أن نعي أنّ القرآن الكريم لم يستوفِ الاستعمالات العربية كلها، وإنما جاء بخيرها وأجودها، وقديماً قال الجاحظ (٢٥٥هـ): ((وَقَدْ يَسْتَخِفُّ النَّاسُ ألفاظاً وَيَسْتَعْمِلُونَهَا، وَغَيْرُهُا أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ اللهَ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لَمْ يَذْكُرْ فِي الْقُرْآنِ (الْجُوعَ) إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْعِقَابِ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْفَقْرِ الْمُدْقِعِ، وَالْعَجْزِ الظَّاهِرِ، وَالنَّاسُ لَا يَذْكُرُونَ (السَّغَبَ) وَيَذْكُرُونَ (الْجُوعَ) فِي حَالِ الْقُدْرَةِ وَالسَّلَامَةِ))(الجاحظ، ١٩٩٨، ج ١ ص٤٣)، فللقرآن خصائص استعماله، وللناس استعمالهم اللغوي الذي لا يمكن وسمه بالخطأ.

ولننظر ما ذكره المعجم العربي في الفعل (أَسْمَى)، إذ ذكر الجوهري (٣٩٣هـ) أنهم يقولون: ((سَمَّيْتُ فُلَاناً زَيْداً وَسَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ بِمَعْنىً وَأَسْمَيْتُهُ مِثْلُهُ فَتَسَمَّى بِهِ))(الجوهري، ١٩٨٤، ج٢ ص٢٣٨٣) وقال ابن منظور (٧١١هـ): ((وَقَدْ سَمَّيْتُهُ فُلَاناً وَأَسْمَيْتُهُ إِيَّاهُ وَأَسْمَيْتُهُ وَسَمَّيْتُهُ بِهِ))(ابن منظور، ١٩٩٩، ج٦ص٣٨٢) قال الشاعر(ابن هشام، د.ت ، ج١ص٣٤) :

واللهُ أَسْماكَ سُماً مُبارَكا ** آثَرَكَ اللهُ به إيثارَكا

فقد استعمل الشاعر (أسماك) المزيد بالهمزة، وهذا البيت وإن كان غير منسوب إلى قائل معين، بيد أن الاستعمال فيه جارٍ على القياس ولم يعترض عليه النحويون إذ استشهدوا به، فلك أن تزيد همزة التعدية في كل فعل ثلاثي لازم فتعديه بها قياساً، والقياس عند علماء العربية مبدأ من مبادئ إقامة القواعد وتصحيح الاستعمال اللاحق في ضوء السابق كما ذكرنا في معايير التخطيء والتصويب إذ تحدثنا عن هذا الأمر في مستهل البحث، فضلاً عمّا صرح به المعجميون من استواء البناءيْنِ (سَمَّى، وأَسْمَى) في الدلالة على التسمية بوجه عام، فلا حجة لِمَنْ يقضي بتخطيء هذا الاستعمال أبداً.

رابعاً: المناقشة: شاع عند كثير من الأساتيذ الأفاضل من أعضاء أو رؤساء في لجان المناقشات، أن يعدلوا إلى استعمال لفظ (المفاتشة) بدلاً من (المناقشة)، وعندما يبدأ الأستاذ المناقِش مناقشته، يقول: أبدأ مفاتشة الطالب في رسالته ...إلخ، ويرى أنّ استعمال (المناقشة) خطأ، وصوابه المفاتشة، أو يراه مرجوحاً والأصوب المفاتشة، بحجة أن أصل المادة اللغوية (نقش) هو استخراج الشيء واستيعابه أو توثيق شيء على شيء (ابن فارس، ١٩٧٩، ج٥ ص٤٧٠) وليس من الملائم أنْ تطلق كلمة (المناقشة) فيما يرون على ما يجري في تحكيمهم الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه تحكيماً علمياً.

وقد سألتُ بعضهم عن هذا الأمر، فكان جوابه أنّه لا يخطِّئها كما يصنع بعضهم، ولكنّه يرى أن (المفاتشة) هي الأصوب في الاستعمال والأليق بمقام الإطلاق، ذلك بأنّ المناقشة - على وفق ما سبَّب - مأخوذة من توثيق شيء على شيء بالنقش على جدار أو صفيح أو ما شابه ذلك، وأنّه يرى أنّ (المفاتشة) لا محذور في إطلاقها على المناقشة العلمية، لأنّ المفاتشة – على حد قوله – مفاعلة قائمة على التفتيش تقتضي وقوع الفعل من الطرفين، فكما أن للأستاذ حقاً في تفتيش الطالب، فإنّ للطالب حقاً في أن يرد بما يراه مناسباً للدفاع عن نفسه.

والحق أننا عند الموازنة بين اللفظين وإطلاقهما في مقام التحكيم العلمي (المناقشة)، نجد أن إطلاق المناقشة هو الأليق بمقامها إن لم تكن هي اللائقة، وذلك للأسباب الآتية:

١. إنّ كلّاً من المناقشة والمفاتشة على بناء المفاعلة التي تقتضي وقوع الفعل بين طرفين، فإنّهما من هذه الجهة شيء واحد، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، وللطالب الحق في أن يدافع عن نفسه بما يراه مناسباً، فالمفاعلة تدل على حقه في ذلك.

٢. إنّ أصل المادتينِ اللغويتينِ يقضي بصواب استعمال المناقشة، وتخطئة استعمال المفاتشة في المناقشات العلمية؛ لعدم كونها لائقة بالمعنى المراد، ذلك بأنّ جميع المعجميينَ ذكروا أنّ المناقشة تدل على (استقصاء الحساب، واستيعابه جزئياته كلها) أو المحاسبة وألّا يترك المحاسِب لمُحاسَبِهِ شيئاً إلّا ذكره، قال الخليل (١٧٠هـ): ((الْمُنَاقَشَةُ أَلَّا يَدَعَ قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً)) (الخليل، ١٩٨٠، ج١ص٣٧٤) وقال ابن دريد (٣٢١هـ): ((أَصْلَ النَّقْشِ اسْتِقْصَاؤُكَ الْكَشْفَ عَنِ الشَّيْءِ)) (ابن دريد، ١٩٨٧، ج٢ ص٨٧٦)، وقال الجوهريّ (٣٩٣هـ): ((الْمُنَاقَشَةُ الِاسْتِقْصَاءُ فِي الْحِسَابِ))(الجوهري، ١٩٨٤، ج٤ ص١٦٠) وقال ابن فارس (٣٩٥هـ): ((النُّونُ وَالْقَافُ وَالشِّينُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى اسْتِخْرَاجِ شَيْءٍ وَاسْتِيعَابِهِ حَتَّى لَا يُتْرَكَ مِنْهُ شَيْءٌ، ... وَمِنْهُ الْمُنَاقَشَةُ: الِاسْتِقْصَاءُ فِي الْحِسَابِ حَتَّى لَا يُتْرَكَ مِنْهُ شَيْءٌ))(ابن فارس، ١٩٧٩،ج٥ ص٤٧٠)، وقال أبو بكر الأنباري (٥٧٧هـ): (("وَقَوْلُهُمُ اللَّهُمَّ لَا تُنَاقِشْنَا الْحِسَابَ"، مَعْنَاهُ لَا تَسْتَقْصِ عَلَيْنَا فِي الْحِسَابِ حَتَّى لَا تَتْرُكَ مِنْهُ شَيْئاً، وَالْمُنَاقَشَةُ مَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ الِاسْتِقْصَاءُ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ قَدِ انْتَقَشْتُ حَقِّي مِنْ فُلَانٍ مَعْنَاهُ اسْتَخْرَجْتُهُ، وَلَمْ أَتْرُكْ مِنْهُ عَلَيهِ شَيْئاً))(الأنباري، ١٩٧٨ ، ج١ ص٢٧٠) وهكذا سائر مقولات أصحاب المعجمات اللغوية العربية تؤدي المعنى نفسه، فالمناقشة تدل على معنيين مجتمعين معاً من جهتينِ فهي (استقصاء كل طرف ما له من حق)، ثم إنّ المعنى اللغوي للمناقشة يوحي بذكر دقائق الأشياء أيضاً، وهذا ما يفهم من أقوالهم المذكورة آنفاً.

وهو ما يليق بالمناقشة العلمية إذ المأمول من الأستاذ أن يستقصي كل ما في العمل العلمي (الرسالة) من محاسن ومساوئ، ثم لا يترك منها شيئاً أبداً لا قليلاً ولا كثيراً، ليمنح الطالب في ختام الجلسة ما يستحقه من درجة بناء على هذه المناقشة في استيعابها واستقصائها ودقتها؛ ليأتي الحكم مناسباً لجهد الطالب بغير ظلم له، كما أنّ المتوقع من الطالب ألّا يترك شيئاً من حقوقه وجهوده إلّا دافع عنه وسعى لاستحصاله.

٣. أمّا المفاتشة فإنّها من مقتضيات القياس، ولم تستعمل في اللغة قديماً بهذا البناء، ولا أريد أن أخطِّئ اشتقاقها بهذا الكلام، ولكني أود الإشارة إلى أنّ بناء المناقشة مستعمل في اللغة كما نص على ذلك المعجميونَ فيما ذكرتُ من أقوالهم، والسماع أولى بالأخذ من القياس كما أثبتنا في الجزء النظري من هذا البحث، وكما أود الإشارة إلى أنّ اشتقاق المفاتشة سائغ عندما يتحقق المعنى المراد اللائق بجذرها اللغوي، فإنّ أصل المادة

اللغوية هو البحث عن شيء لا أكثر، ولا تدل على الكشف عن الشيء بالاستقصاء والاستيعاب والدقة كما في المناقشة، قال ابن فارس (٣٩٥هـ): ((الْفَاءُ وَالتَّاءُ وَالشِّينُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى بَحْثٍ عَنْ شَيْءٍ، تَقُولُ: فَتَشْتُ فَتْشاً، وَفَتَّشْتُ تَفْتِيشاً))(ابن فارس، ١٩٧٩، ج٤ ص٤٧١)، وقال ابن منظور (٧١١هـ): ((الفَتْشُ وَالتَّفْتِيشُ الطَّلَبُ وَالْبَحْثُ وَفَتَشْتُ الشَّيْءَ فَتْشاً وَفَتَّشَهُ تَفْتِيشاً)) (ابن منظور، ١٩٩٩، ج١٠ص١٧٥) فقد رأينا أنّ المفاتشة لا تدل إلّا على البحث عن شيء، وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ بناءها الدال على وقوع الفعل من الطرفين لا يناسب مقام المناقشة العلمية، كما في المُلاعبة والمُراهنة والمُضاربة والمُساجلة فهذه الكلمات كلها تدل ببنائها على أنّ الطرفين قد وقع منهما الفعل على السواء.

أمّا المفاتشة حينما تستعمل في المناقشة العلمية فهي غير لائقة بمقامها من جهة الطالب، إذ لا يستطيع أحد أنْ يزعم أنّ الطالب له أن يبحث في أقوال الأستاذ عن محاسن أو مساوئ أو يستطيع أن يدلي برأيه في أقوال الأستاذ أبداً، لأنّه أمر غير مسموح به قانوناً وتأدُّباً، أمّا أن يجيب الطالب ويبيّنَ مقاصده ويدافع عن نفسه فهذا أمر مسموح به وهو اللائق باصطلاح (المناقشة) دون المفاتشة، لأنّ الأستاذ له أن يفتش الطالب على حين أن الطالب ليس له أن يفتش الأستاذ، وهناك مَنْ يطلق على المناقشة (التحكيم العلمي) وهذا إطلاق موفق لا إشكال فيه، وهو مشتق من (حُكِّمَ) إذ ارتُضِيَ حكماً أو انْتُدِبَ الأستاذ من القسم أو الكلية حَكَماً، ولكن يبقى اصطلاح (المناقشة) هو الأوفق لأنّه وافٍ بالمعنى فضلاً عن أنّه مختصر من كلمة واحدة وفضلاً أيضاً عن أنّه مصطلح مستقر في المؤسسات الأكاديمية في جامعاتنا كلها، ولا أظنّ العدول عنه إلّا ضرباً من التحكُّم دونما دليل علمي ناهض.

خامساً: أَتَشَرَّفُ: هذا الفعل المضارع مشتق من (ش، ر، ف) وهو في الأصل بمعنى العلو والرفعة، وقد رأيتُ بعض المتخصصين باللغة العربية حقل (النحو) يمنع أن يقال: (أَتَشَرَّفُ) أن أكون بينكم، فهذا خطأ عنده وصوابه (أَشْرُفُ) أن أكونَ بينكم، فكأنّ الحاضرين قد أصغوا إلى مقولته وآمنوا له، على أنّهم متخصصونَ في اللغة العربية مثله، فسألتُهُ لاحقاً عن سبب ذلك، فأجابني قائلاً: إنّ الفعل المضارع على بناء أَتَفَعَّلَ (أَتَشَرَّفُ) لا يصح استعماله في مثل هذه المواضع، لما فيه من إيحاء بطلب الشرف، فكأنّ الشرف صفة

غير متحققة في الموصـــوف إلّا برهةً، وأمّا قولنا: أَشْـــرُفُ أن أكون بينكم، فهذا يدل على أن الشرف من الصفات الثابتة الراسخة في الموصوف وهو ما يناسب استعماله المقام المذكور.

والحق أنّ هذا السـبب المذكور في تخطئته (أَتَشَـرَّفُ) أمر يدعو إلى العجب، لأنّ بناء الفعل على الباب الخامس (شَـرُفَ، يَشْـرُفُ) يسـتعمل في الأوصـاف الثابتة والراسـخة في الموصـوف، ولا يدل على الصـفات العوارض والزوائل أو المتحققة حيناً والمفارقة موصـوفها حيناً آخر، ثم لا يقع هذا البناء إلّا لازماً كما هو مقرر عند الصـــرفيين (الحملاوي، د.ت ، ٦٦) وإذا كان الأمر كذلك فكيف نسـتعملها في موضـع يسـتوحي فيه المتلقي أننا نُومِئُ إلى اسـتحصـالنا الشـرف بسـبب حضـورنا في هذه الجلسـة العلمية أو تلك الندوة أو ما شـابه ذلك كما هو شـائع وكما يفهم من المتكلم الذي يقول: أشـرف أن أكون بينكم أي حضـوري بينكم أكسـبني الشـرف، وهذا يتنافى كل التنافي ودلالة الصـيغة التي تدل بالقطع على رسـوخ الصفة في الموصوف من دون أي مؤثر خارجي، لأنّها ناشئة من مزايا وأوصاف ذاتية محضة، مثل قولنا: حَسُـنَ وكَرُمَ وعَظُمَ وشَـرُفَ أي صار حسـناً وكريماً وعظيماً وشـريفاً بنفسـه، ومن غير المعقول أن يرمي المتكلم بـــ(أَشْـرُفُ) إلى أنه بهذه الجلسـة العابرة اكتسـب الشـرف صفة راسخة أضحت من الصفات اللازمة للمتكلم، وما قيمة ذكره صيغة تدل على رسوخ الصفة في الموصوف في هذا المقام؛ لأنّها متحققة ثابتة به وبغيره من المقامات.

وإذا ما توخَّينا ما يناسـب مقام الانضـمام إلى أي محفل علمي أو لجنة مناقشـة أو ما شـــابه ذلك، فإنّ خير ما يقال في هذا المقام هو الفعل (أَتَشَـــرَّفُ)، الذي يســـتعمل بمعنى الرؤية والاعتقاد أحياناً، فحينما نقول (أَتَشَـــرَّفُ)، فهو بمنزلة قولنا: أعُدُّ ذلك شـــرفاً وهذا هو المطلوب في تلكم الأحوال، وهـذا المعنى ما أكّده المعجميون، قـال الجوهري: ((تَشَـــرَّفَ بِكَذَا، أَيْ عَدَّهُ شَـــرَفاً))(الجوهري، ١٩٨٤، ج٤ ص ١٣٨٠) وذكروا أنّه قد ((خَطَبَ رَجُلٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِنْتاً لَهُ عَرْجَاءَ، فَقَالَ: إِنَّهَا ضَـــمِيلَةٌ، فَقَالَ: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَتَشَـــرَّفَ بِمُصَـــاهَرَتِكَ)) (الأزهري، ١٩٦٤، ج ١٢ ص٣١، ابن منظور، ١٩٩٩، ج١١ص٣٩٦، الزبيـدي، د.ت، ج٢٩ ص٣٥٧) أي أحببت أنْ أكتسـب الشـرف بـــ(هذه المصـاهرة)، وليس من المناسـب أن يقول: (أَشْـرُفُ) بهذه المصـاهرة ومراده أن الشـرف صـفة متأصـلة فيه بالمصـاهرة وبغيرها، فما وجه ذكره الشرف في مثل هذه المواضع إنْ كان الشرف صفة لازمة له وراسخة، وإنّما المناسب في مثل هذه المواضع (الانضمام إلى أي نخبة) وما شابهها، أنْ يقال: (أَتَشَرَّفُ) أي أعدُّ هذا شرفاً

- كما ذكر الجوهري - ورفعة وعلوَّ مكانةٍ لي بانضمامي إليكم أيها الأحبة، فتبيَّنَ مما تقدم أن لا وجهَ سائغَ للعدول من (أَتَشَرَّفُ) إلى (أَشْرُفُ) في مثل هذه المواضع التي ذكرت سلفاً وما شابهها.

سادساً: هَنَات: بفتح الهاء وهي جمع (هَنَة) للمؤنث، ويطلق على المذكر (هَن) بتخفيف النون إن كان غير مضاف ((وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ الْهَنِ كَغَدٍ))(ابن هشام، د.ت ، ص٣٨) معرباً بالحركات إن لم يُضَفْ، وهو في الأصل اسم جنس عام، وقد يستعمل في النداء لجميع المراتب المذكر والمؤنث المثنى منهما والجمع لكليهما (ابن السراج، د.ت ، ج١ص٣٤٨) وكثيراً ما يُستعمَل لما يُستقبَح ذكرُهُ أو التصريحُ بذكره ويُعْدَل عن ذلك المُسْتَقْبَح التصريح به إلى (هَن، أو هنة)، وقد يعبَّر به عن أي شيء اشتمل على نقوص مُستَنكَرَة أو مَثْلَبَة من المثالب في أي عمل من الأعمال، وقد شاع بين بعض الأساتيذ الأفاضل أن يستعملوا هذا اللفظ مفردَهُ وجمعَهُ بكسر الهاء، وقد رأيت بعضهم في مناسبات ومحافل علمية متعددة يخطِّئون مَنْ يفتح الهاء قائلين له: الكسر هو الوجه، ويبدو لي من محاورة بعضهم أنهم قد تداولوا هذه المعلومة شفاهاً لاحقاً من سابق بعضهم من بعض، ولم يكن أحد هؤلاء المصوبين قد عاد إلى مظان هذه القضية واستظهر المعجم العربي أو أساليب العرب فيها لينكشف له وجهها الحقيقي.

وإنّ أدلّ دليل على أنّ هاءها مفتوحة قول الجوهري: ((هَنٌ عَلَى وَزْنِ أَخٍ كَلِمَةٌ كِنَايَةٍ)) (الجوهري، ١٩٨٤، ج٦ ص ٢٥٣٦) وقول الزبيدي موافقاً صاحب القاموس ومتابعاً الجوهري: ((هَنٌ كَأَخٍ كَلِمَةٌ كِنَايَةٍ))(الزبيدي، د.ت، ج٤٠ ص٣١٧) وما يعضّد توافق علماء العربية على فتح هائها قول ابن هشام الأنصاري المتقدم (وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ الْهَنِ كَغَدٍ) فالأخُ والغَدُ مفتوحا الفاء، وإنّ مَنْ يتتبع المعجم العربي يجد أنّ المعجمات كلها قد ضبطت الكلمةَ (هَنْ، وهَنَة) مفتوحة الهاء، ولم يكن أحد منهم قد أشار إلى أنّ الهاء قد تكسر ولو على لغة ضعيفة، سواء المفرد المذكر منها (هَن) أم المفردة المؤنثة (هَنَة) أم جمعها على (هَنَات وهَنَوَات) فإنّ هَنَاتٍ على اللفظ وهَنَوَاتٍ على الأصل بإرجاع الواو (لام الكلمة) إذ أنت فيهما بالخيار، قال الزمخشري (٥٣٨هـ): ((فِيهِ هَنَاتٌ وَهَنَوَاتٌ وَهُنَيَّاتٌ: خِصَالُ سُوءٍ)) (الزمخشري، ١٩٩٨، ج٢ ص ٣٨١) وقال لبيد(عباس، ١٩٦٢، ٣٧):

أَكْرَمْتُ عِرْضِي أَنْ يُنَالَ بِنَجْوَةٍ ** إِنَّ البَرِيءَ مِنَ الْهَنَاتِ سَعِيدُ

فنرى لبيداً قد جمعها على إسقاط الواو واستعملها بمعنى المثالب والخصال السيئة، وعلى أية حال لم يبقَ في أيدي المُخَطِّئين أيُّ حجة على تخطيء مَنْ ينطق بها مفتوحة الهاء فيقول: (هَنَات)، بل الحجة عليهم إذ لم ترد الكلمة عند العرب مكسورة (الهاء) البتة.

وصفوة ما يقال في هذا الموضع أنّ التخطيء أمر ليس باليسير ولا المَنول لكل أحد ولو كان متخصصاً في علوم العربية، فهذا غير كافٍ للتخطيء والتصويب، ولا يمكن أن يقوم على خواطر تخطر ببال المُخطِّئ فيطلقها إطلاقاً غير مُتَبيّنٍ وجوه الاستعمال فيها، سواء كان الأمر على معنى معجمي أم كان تركيباً نحوياً أم أسلوباً من أساليب العرب، ولكن يجب على المخطِّئ - الذي مهمته عسيرة جداً - أن يكون محيطاً بجوانب القضية كلها وواضعاً قدمه على أرض صلبة حين يصدر أحكامه؛ إذ الأحكام المجانبة الصواب منه أشد ضرراً من غيره إذ تصدر؛ ذلك بأنها تُتَلقَّى بالقبول والتصديق وتترتب عليها الآثار، فإنّ الخطأ عندما يقع من حراس اللغة وسدنتها يعد((أَشَدَّ الْأَخْطَاءِ فَتْكاً بِاللُّغَةِ، يُصِيبُهَا فِي مَقْتَلٍ، وَيَأْتِيهَا مِنْ مَأْمَنٍ إِذْ يَرِدُ عَلَى أَلْسِنَةِ حُرَّاسِهَا السَّاهِرِينَ عَلَى رِعَايَتِهَا وَحَمْلِهَا وَنَقْلِهَا إِلَى الْأَجْيَالِ مِنْ بَعْدِهِمْ)) (سليم، ١٩٩١، ص ١٠) بل لا يمكن لأحد مهما بلغ من الإتقان أن يسلم منه في أيامنا هذه أو يزعم السلامة زعماً؛ لبُعْد عهدنا بالفصاحة ونقاء العربية، ولكن كلمة لا مفر من قولها في هذا الموضع، أنّ المتتبع يلحظ ترديا خطيراً في قدرة المتخصصين في اللغة العربية على تلاوة النصوص العربية إلى الحد الذي يستوي فيه المتخصص وغيره أحياناً، والحق أنّ الخطأ مغتفر منا - نحن المتخصصين بالعربية - بقدر ما يفوت الحذق اللبيب مع حرصه الشديد ويقع منه الخطأ أو الغفلة على نحو النُدرة، أمّا ما نراه في أيامنا هذه، إذ نرى كثيراً من المتخصصين باللغة العربية عاجزينَ عن إقامة نحو العربية وصرفها وأساليبها البيانية في جملة واحدة أو جُمَلٍ قصيرة لا تصل إلى سطر أو اثنين عجزاً يكادون يستوون فيه مع غير المتخصصين، فهذا أمر مرفوض رفضاً قاطعاً ولا عذر لهم فيه أبداً، وعليهم أنْ يَجِدُّوا في صنع مَلَكَة تكون لهم عوناً على ملء تخصصهم بأن يحسنوا تلاوة النصوص العربية إلى حد الإتقان، بكثرة المِران والدُّربة والمواظبة على قراءة النصوص القرآنية وكتاب نهج البلاغة وأشعار العرب وآثارهم الفنية، لأنّ كل متخصص بالعربية تتمثل مهمته في جانبين: جانب علمي وجانب أدائي بياني يتأثر فيه طلابه بحسن أدائه.

وبناء على ذلك أقول إنّ التشدد والصرامة والدعوة إلى تمثل الفصحى كما كانت في عهدها، أمر لا سبيل إلى تحققه أبداً، وخير ما يمكن العمل به في أيامنا هذه هو منهج التيسير، ولكن يجب ألّا نفهم من التيسير أننا ندعو إلى الزهد في مراعاة ضوابط العربية وسننها، بل لا بد من المراعاة، والخلاصة أنني أرى ضرورة أن يكون التيسير على الناطقين بالعربية بثلاثة شروط:

١. أنْ يكون للتيسير ما يعضده من الاستعمالات العربية، فإنْ لم نجد وجهاً نصحح به استعمالاً معيناً، ثم أجزناه على ما صنع، فهذا تقصير مرفوض إزاء اللغة العربية وتضييع لجهود عظمى قد بذلت على مرّ العصور.
٢. أنْ يكون للمعنى المراد التيسير على مستعمليه ملحظ دلالي ذو بال، كلفظ (التقييم) الذي لا وجود لبنائه بالياء في الفصحى، ولكننا إذا ما أنعمنا النظر وجدنا أنّ التقييم معناه كشف القيمة، وأما (التقويم) فمعناه تعديل الاعوجاج وتعديله، فهذا ما يدفعنا إلى إقراره للفارق الدلالي بينهما.
٣. أنْ يكون الحاكم بالصحة أو الفساد مَنْ هو أهل لهذا الحكم، إذ يتملك الأدوات الفنية التي تجعله قادراً على التشخيص، كلجان المجامع العلمية العربية.

وعلى جميع ما ذكرتُ أقول: إنّ هناك معوّقات كثيرة تقف أمام بلوغ الجهود التصويبية غايتها المنشودة، ولعل أهمها انعدام الاتفاق على معايير صارمة ومحددة وواضحة، تكون مرجعاً للمصوِّبين والمخطِّئين، وما ذاك إلّا لأنَّ المناهج متباينة، وقد يقع ما هو أشد خطراً على اللغة العربية، هو أننا نجد اختلافاً بين أصحاب المنهج الواحد أنفسهم في الحكم على حالة ما، وقد يرى بعضنا أنّ هذا الاختلاف هو سعة على المستعملين، وليس من المستبعد أن يكون كذلك بحد معين وبمعايير علمية وموضوعية، أمّا عند مَنْ تباينت مناهجهم ومتبنياتهم في التخطيء والتصويب، فالمسافة أشد بُعْداً إذ قد يصل الأمر بينهم حد التراشق والتنقص على المستوى الشخصي كما وقع بين الأستاذين الجليلينِ أسعد داغر ومصطفى جواد (سليم، ١٩٩١، ص ٢٥٩-٢٦٠) فهذا ما لا يصب في خدمة الحركة التصويبية أبداً.

الخاتمة

وفي ختام هذه الجولة في الجهود التصويبية والتخطيئية ومعاييرهما، والحديث الموجز عن مناهج أصحاب حركة التصويب اللغوي المباركة، وعن شيء من جهود أبرزهم، ومحاكمة بعض التصويبات التي أبداها أساتيذ متخصصون، يمكن أن تُستَخلَص من البحث الأمور الآتية:

١. أهم ما يجب أن يلحظ أنّ كثيراً من الأحكام التخطيئية لم تقم على استقراء حقيقي، إذ صدرت بناء على استعمال قرآني واحد، غير ناظرة إلى باقي الاستعمالات القرآنية نفسها، وكذلك الأساليب العربية المتنوعة نظماً ونثراً، وهذا ما أوقع أصحابها في خطأ كبير جداً.

٢. أنّ مبالغة بعض المخطِّئين في اعتمادهم معيار الأفصح من لغة العرب أو الاستعمال القرآني وحده وهو الذي يمثل ذروة الفصاحة، يفضي إلى تضييق كبير على الناطقين بالعربية، كما تعد الأحكام الصادرة على أساسه غير منتجة ولا كاشفة عن واقع اللغة العربية بشتى أساليبها، كما رأينا في تخطيء (الدراسات العليا، وامتياز، وأسْمى) التي تَبَيَّنَ أنّها ليست من الأخطاء اللغوية أبداً، وأنّ المخطِّئين واهمونَ وَهْماً كبيراً.

٣. أنّ السماع والقياس مبدآنِ رئيسانِ أطبقت على الاعتماد عليهما كلمة القدماء والمحدثين وجميع المشتغلين بالحركة التصويبية، ومنها المجامع اللغوية، على أنّ السماع مُقدَّم على القياس وغيره عند اللغويين والنحويين بعامة.

٤. التضمين يمكن أن يكون باباً لتصحيح كثير من الاستعمالات اللغوية الحديثة إنْ توافرت فيه شروط التضمين التي أبرزها تقارب المعنيين، وقصدُهما في التركيب النحوي الواحد، كما ذكر ابن عصفور، وذلك نحو (الحمد، والشكر) المتقاربين معنى - كما مر بنا في البحث - اللذينَ

٥. اتسعت معايير التصويب عند بعض المحدثين، حتى بلغت حدّاً سوَّغَت به الاستدلال بـ(لغة المؤلفين القدماء) كما رأينا أن الدكتور إميل بديع يعقوب قد صحح استعمال (انعدم) مستدلاً باستعمال الجرجاني الكلمة في تعريف معين، وهذا المنهج لا يمكن أن يصمد أمام المناقشة كما تحدثنا عنه.

٦. التخطيء والتصويب ممارستانِ في غاية الخطورة وتشتد الخطورة في التخطيء؛ إذ يستدعي إحاطة بجميع الأساليب العربية واستقصاء ضروب الاستعمالات جميعاً، وبناء على ذلك يجب أن يكون الحاكم بأي منهما محيطاً بكل أساليب العرب وبخاصة أساليب القرآن الكريم، لتأتي الأحكام موافقة للمعايير العلمية ومنتجة.

٧. التساهل في تصحيح بعض الاستعمالات المعاصرة إلى الحد الذي جعل بعض المشتغلين بالتصويب اللغوي يستدل بلغة بعض معاصريه ثقة بسعة اطلاعهم واستيعابهم الأساليب العربية والقرآنية، وهذا إجراء مرفوض علمياً.

المصادر

أوّلاَ: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب:

١. الآلوسي، روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الآلوسي البغدادي (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٢. أبو حيان، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٣. الأزهري، التهذيب، أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٤. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، نور الدين الأشموني (٩٢٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).

٥. الأفغاني، في أصول النحو العربي، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، (د.ط)، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٦. الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، تح: د. حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد – الأعظمية، ط٢، ١٩٧٨.

٧. بسج، ديوان ذي الرمة، شرح أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٥ – ١٩٩٥م.

٨. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٩. ابن جني:

- المنصف شرح الإمام أبي الفتح ابن جني (٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للمازني البصري (٢٤٧هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وآخر، وزارة المعارف العمومية بالقاهرة، ط١، ١٩٥٤م.
- الخصائص، أبو الفتح بن جني (٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د. ط) (د.ت).

١٠. ابن دريد، جمهرة اللغة، أبو بكر ابن دريد (٣٢١هـ)، تح: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

١١. ابن السراج، الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (د.م) و(د.ت).

١٢. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده (٤٥٨هـ)، تح: عبد الستار أحمد فراج، (د.ن)، و(د.م)، و(د.ت).

١٣. ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان – ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.

١٤. ابن عطية، المحرر الوجيز، في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، مطبعة إستانبول، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٥. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات ذوي القربى، (د.ت).

١٦. ابن فارس:

- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، المجمع العلمي العربي الإسلامي، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٧. ابن هشام:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط) مكتبة الرياض الحديثة بالرياض، (د.ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الصادق، تهران، مطبعة شريعت، (د.ت).

١٨. الجاحظ، البيان والتبيين، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٧، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٩. الجوهري، الصحاح، تاج اللُّغة وصحاح العربيّة، إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

٢٠. الجرجاني، التعريفات، الشريف الجرجاني(٨١٦هـ)، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر، (د.ت).

٢١. جواد، قل ولا تقل، د. مصطفى جواد، دار المدى للثقافة والنشر، ط١، ١٩٨٨م.

٢٢. حامد، التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو، د. أحمد حسن حامد، الدار العربية للعلوم، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٣. حسّان:

- الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو-فقه اللغة- البلاغة، الدكتور تمام حسان، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠م، عالم الكتب، أميرة للطباعة.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب، ٢٠٠١م.

٢٤. حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، الأستاذ عباس حسن، ط٣، دار المعارف بمصر، (د.ت).

٢٥. الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (٥١٦هـ)، تح: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٦. الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تقديم: محمد عبد المعطي، دار الكيان، (د.ط)، (د.ت).

٢٧. الحموي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب لمعرفة الأديب، ياقوت الحموي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.
٢٨. الخليل، العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، ١٩٨٠م.
٢٩. داغر، تذكرة الكاتب، أسعد خليل داغر، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر، ط١، ١٩٣٣م.
٣٠. الراغب، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، ضبط: هيثم طعيمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٨م.
٣١. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٢، (د.ت).
٣٢. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تح: جمع من المحققين، الكويت، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.
٣٣. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (٧٤٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٣٤. الزمخشري، أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشريّ (٥٣٨هـ)، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣٥. السامرائي:
- التعبير القرآني، دراسات بيانية في الأسلوب القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، ط٤، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التأريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٧م.
٣٦. سليم، المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية، د. عبد الفتاح سليم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١م.
٣٧. السمعاني، تفسير السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (٤٨٩هـ)، تح: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٣٨. سيبويه، الكتاب كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٩. السيوطي:
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تع: الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
- المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، جلال الدّين السّيوطيّ (٩١١هـ)، شرح : محمّد أحمد جاد المولى بك وآخرَينِ، ط٣، مكتبة دار التّراث، القاهرة، (د.ت).
٤٠. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان المصري، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، (د.ت).
٤١. ضيف، المدراس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٧، (د.ت).
٤٢. عباس، شرح ديوان لبيد، د. إحسان عباس، التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢م.
٤٣. العدناني، معجم الأخطاء الشائعة معجم يعالج الأخطاء اللغوية الشائعة ويبيّن صوابها مع الشرح والأمثلة، محمد العدناني، ط٢، بيروت، ١٩٨٠م.
٤٤. العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، د. العربي دين، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، ط١، ٢٠١٥م.
٤٥. العزاوي، مناهج التصويب اللغوي، نعمة رحيم العزاوي (بحث) في مجلة المورد، مجلة تراثية فصلية تصدرها وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، المجلد السادس، العدد الأول، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٤٦. عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٤٧. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح: محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، (د.ط)، (د.ت).
٤٨. العلوي، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٤٩. عمر:
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. عبد العال سالم مكرم، ود. أحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- العربية الصحيحة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.

٥٠. فاعور، ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
٥١. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي (٨١٧هـ) ط٤، المطبعة المنيرية، (د.م)، ١٩٣٥م.
٥٢. المجمع، مجمع اللغة العربية القاهري، كتاب الألفاظ والأساليب، القاهرة، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٧م.
٥٣. المرادي، الجنى الداني، في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٥٤. المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، ناصر الدين المطرزي (٦١٠هـ)، تح: محمد فاخوري وآخر، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٥٥. المطعني، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٥٦. اليازجي، لغة الجرائد، إبراهيم اليازجي، ط ١، مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر، (د.ت).
٥٧. يعقوب، معجم الخطأ والصواب، د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٨٦م.

References

First: The Holy Quran.

Second: Books:

1. Al-Alousi, "Spirit of Meanings," in the interpretation of the Great Quran and the Seven Oft-Repeated Verses, Sayyid Mahmoud Al-Alousi Al-Baghdadi (1270 AH), Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, (n.d.).
2. Abu Hayyan, "The Comprehensive Sea," Abu Hayyan Al-Andalusi (745 AH), edited by Sheikh Adel Ahmed Abdul Mawgood and others, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, 1993 CE.

3. Al-Azhari, "The Refinement," Abu Mansour Al-Azhari (370 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Haroon, Dar Al-Qawmiyah for Printing, 1384 AH, 1964 CE.
4. Al-Ashmuni, "Explanation of Al-Ashmuni on the Alfiyah of Ibn Malik," Nur Al-Din Al-Ashmuni (929 AH), edited by Muhammad Muhiuddin Abdul Hamid, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, (n.d.).
5. Al-Afghani, "On the Origins of Arabic Grammar," Said Al-Afghani, Directorate of University Books and Publications, (n.d.), 1414 AH - 1994 CE.
6. Al-Anbari, "The Flower in the Meanings of People's Words," Abu Bakr Al-Anbari (328 AH), edited by Dr. Hatim Al-Dhamin, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah Al-Aammah, Baghdad - Al-Azamiyah, 2nd edition, 1978 CE.
7. Basij, "Diwan of Dhī al-Rumah," explained by Ahmad Hassan Basij, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, 1st edition, 1415 - 1995 CE.
8. Ibn Al-Anbari, "The Oddity in the Discourse of Grammar and the Brilliance of Evidence in the Origins of Grammar," Abu Al-Barakat Ibn Al-Anbari (577 AH), edited by Said Al-Afghani, Syrian University Press, 1377 AH - 1957 CE.
9. Ibn Jinni:
   - "The Just," explained by Imam Abu Al-Fath Ibn Jinni (392 AH) on Al-Tasrif by Al-Mazini Al-Basri (247 AH), edited by Ibrahim Mustafa and others, Ministry of Public Education in Cairo, 1st edition, 1954 CE.
   - "The Characteristics," Abu Al-Fath Ibn Jinni (392 AH), edited by Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Kutub Al-Misriyah, (n.d.) (n.d.).
10. Ibn Durayd, "The Gathering of Language," Abu Bakr Ibn Durayd (321 AH), edited by Dr. Ramzi Munir Baalbaki, Dar Al-Ilm Lil-Malaayen, Beirut, 1987 CE.
11. Ibn Al-Saraj, "The Foundations in Grammar," Abu Bakr Ibn Al-Saraj (316 AH), edited by Dr. Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risalah Foundation (n.d.) (n.d.).
12. Ibn Sidah, "The Definitive and Comprehensive in Language," Ali Ibn Ismail Ibn Sidah (458 AH), edited by Abdul Sattar Ahmed Farraj, (n.d.), (n.d.), (n.d.).

13. Ibn Asfur, "The Great Delight in Conjugation," Ibn Asfur Al-Ishbili (669 AH), edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, Lebanon Publishers, 1st edition, 1996 CE.
14. Ibn Attiyyah, "The Brief Exegesis," in the interpretation of the Noble Book, Ibn Attiyyah Al-Andalusi (546 AH), edited by Abdul Salam Abdul Shafi Muhammad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Istanbul Printing, 1422 AH, 2001 CE.
15. Ibn Aqil, "Explanation of Ibn Aqil on the Alfiyah of Ibn Malik," Ibn Aqil Al-Hamdani (769 AH), edited by Muhammad Muhiuddin Abdul Hamid, Dhu Al-Qurba Publications, (n.d.).
16. Ibn Faris:
- "Measuring the Language," Ahmad Ibn Faris Ibn Zakariya (395 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Haroon, Dar Al-Fikr, the Arab Islamic Scientific Academy, 1399 AH, 1979 CE.
- "The Linguist in the Jurisprudence of the Arabic Language and Its Issues and the Customs of the Arabs in Their Speech," edited by Omar Farouq Al-Tabbaa, Dar Al-Ma'arif, Beirut, 1st edition, 1414 AH - 1993 CE.
17. Ibn Hisham:
- "The Clear Paths to the Alfiyah of Ibn Malik," Abu Muhammad Abdullah Ibn Yusuf Ibn Hisham Al-Ansari (761 AH), edited by Muhammad Muhiuddin Abdul Hamid, Dar Al-Fikr, Beirut, (n.d.).
- "Explanation of Qatr Al-Nada and Bul Al-Sada," Jamal Al-Din Ibn Hisham Al-Ansari (761 AH), edited by Muhammad Muhiuddin Abdul Hamid, (n.d.) Riyadh Modern Library, (n.d.).
- "The Sufficient Refutation of the Books of the Grammarians," Jamal Al-Din Ibn Hisham Al-Ansari (761 AH), edited by Muhammad Muhiuddin Abdul Hamid, Dar Al-Sadiq, Tehran, (n.d.).
18. Al-Jahiz, "The Statement and the Clarification," Abu Othman Omar Ibn Bahr Al-Jahiz (255 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Haroon, 7th edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1418 AH, 1998 CE.
19. Al-Jawhari, "The Authentic," the Crown of Language and Authentic Arabic, Ismail Ibn Hamad Al-Jawhari (393 AH), edited by Ahmad Abdul Ghafour Attar, 3rd edition, Dar Al-Ilm Lil-Malaayen, Beirut, 1984 CE.

20. Al-Jurjani, "Definitions," Al-Sharif Al-Jurjani (816 AH), edited by Muhammad Siddiq Al-Manshawi, Dar Al-Fadila, Egypt, (n.d.).
21. Jawad, "Say and Do Not Say," Dr. Mustafa Jawad, Dar Al-Mada for Culture and Publishing, 1st edition, 1988 CE.
22. Hamid, "Inclusion in Arabic: A Study in Rhetoric and Grammar," Dr. Ahmad Hassan Hamid, Arab Science House, 1st edition, 1422 AH - 2001 CE.
23. Hassan:
- "The Foundations: An Epistemological Study of Linguistic Thought Among Arabs, Grammar, Language Jurisprudence, and Rhetoric," Dr. Tamam Hassan, 1420 AH, 2000 CE, Dar Al-Kutub, Amira for Printing.
- "Language Between Normativity and Description," Dr. Tamam Hassan, Dar Al-Kutub, 2001 CE.
24. Hassan, "The Comprehensive Grammar Linked to Elevated Styles and the Renewed Linguistic Life," Professor Abbas Hassan, 3rd edition, Dar Al-Ma'arif, Egypt, (n.d.).
25. Al-Hariri, "The Pearl of Diversion in the Illusions of the Learned," Al-Hariri (516 AH), edited by Abdul Hafiz Farghali, Dar Al-Jil, Beirut, 1st edition, 1417 AH - 1996 CE.
26. Al-Hamlaawi, "The Scent of Knowledge in the Art of Morphology," Ahmad Al-Hamlaawi, preface by Muhammad Abdul Ma'ti, Dar Al-Kayan, (n.d.), (n.d.).
27. Al-Hamawi, "Dictionary of Writers," "Guidance for Knowing the Author," Yaqut Al-Hamawi, edited by Ihsan Abbas, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st edition, 1993 CE.
28. Al-Khalil, "The Eye," Al-Khalil Ibn Ahmad Al-Farahidi (175 AH), edited by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dar Al-Rashid for Publishing, Baghdad, 1980 CE.
29. Dagher, "The Writer's Reminder," As'ad Khalil Dagher, Al-Muqtafa and Al-Muqattam Press, Egypt, 1st edition, 1933 CE.
30. Al-Raghib, "The Vocabulary in the Strange Quran," Al-Raghib Al-Isfahani (502 AH), edited by Haitham Ta'imi, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 2008 CE.

31. Al-Zabidi, "Classes of Grammarians and Linguists," Abu Bakr Al-Zabidi Al-Andalusi, edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Ma'arif, 2nd edition, (n.d.).
32. "The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary," Muhammad Murtada Al-Husseini Al-Zabidi (1205 AH), edited by a group of researchers, Kuwait, 1385 AH, 1965 CE.
33. Al-Zarkashi, "The Proof in the Sciences of the Quran," Badr Al-Din Al-Zarkashi (749 AH), edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, 3rd edition, Library of Dar

Al-Turath, Cairo, 1404 AH, 1984 CE.
34. Al-Zamakhshari, "The Foundations of Rhetoric," Abu Al-Qasim Jar Allah, Mahmoud Ibn Omar Ibn Ahmad Al-Zamakhshari (538 AH), edited by Muhammad Basel Oyun Al-Sud, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, 1419 AH, 1998 CE.
35. Al-Samarrai:
- "The Quranic Expression: Stylistic Studies in the Quranic Style," Dr. Fadl Saleh Al-Samarrai, Dar Ammar, 4th edition, 1427 AH, 2006 CE.
- "Meanings of Grammar," Dr. Fadl Saleh Al-Samarrai, Arab Historical Foundation, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, 2007 CE.
36. Salim, "The Standard in Error and Correction: An Applied Study," Dr. Abd Al-Fattah Salim, Cairo, Dar Al-Ma'arif, 1991 CE.
37. Al-Sam'ani, "The Interpretation of Al-Sam'ani," Mansour Ibn Muhammad Ibn Abdul Jabbar Al-Sam'ani (489 AH), edited by Yasser Ibn Ibrahim, Dar Al-Watan, Riyadh, 1418 AH, 1997 CE.
38. Sibawayh, "The Book of Sibawayh," Amr Ibn Othman Ibn Qanbar (180 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Haroon, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH, 1988 CE.
39. Al-Suyuti:
- "The Proposal in the Science of the Origins of Grammar," Jalal Al-Din Al-Suyuti (911 AH), edited by Dr. Mahmoud Suleiman Yaqout, Dar Al-Ma'arifah Al-Jami'iyah, 1426 AH - 2006 CE.
- "The Blossoming in the Sciences of Language and Its Types," Jalal Al-Din Al-Suyuti (911 AH), explained by Muhammad Ahmad Jad Al-Mawla and others, 3rd edition, Library of Dar Al-Turath, Cairo, (n.d.).

40. Al-Sabban, "The Gloss of Al-Sabban on the Explanation of Al-Ashmuni on the Alfiyah of Ibn Malik," Muhammad Ibn Ali Al-Sabban Al-Misri, edited by Taha Abdul Raouf Saad, Al-Tawfiq Library, Cairo, (n.d.).
41. Dhi'ef, "The Grammar Schools," Dr. Shawqi Dhi'ef, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 7th edition, (n.d.).
42. Abbas, "Explanation of the Diwan of Lubayd," Dr. Ihsan Abbas, Arab Heritage, Kuwait, 1962 CE.
43. Al-Adnani, "Dictionary of Common Errors: A Dictionary Addressing Common Linguistic Errors and Clarifying Their Correctness with Explanations and Examples," Muhammad Al-Adnani, 2nd edition, Beirut, 1980 CE.
44. Al-Arabi Deen, "The Issue of Linguistic Correction in Arabic Between the Ancients and the Contemporaries," Dr. Al-Arabi Deen, Modern Books World, Jordan, Irbid, 1st edition, 2015 CE.
45. Al-Izzawi, "Methods of Linguistic Correction," Ni'mah Rahim Al-Izzawi (Research) in the journal Al-Mawrid, a quarterly heritage journal published by the Ministry of Information, Republic of Iraq, Volume 6, Issue 1, 1397 AH - 1977 CE.
46. Abdul Aziz, "Analogy in the Arabic Language," Muhammad Hassan Abdul Aziz, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st edition, 1415 AH - 1995 CE.
47. Al-Akbari, "The Clarification in the Grammar of the Quran," Abu Al-Baqa Al-Akbari (616 AH), edited by Muhammad Ali Al-Bajawi, Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners, (n.d.) (n.d.).
48. Al-Alawi, "The Fabric for the Secrets of Rhetoric and the Sciences of the Miraculous Truths," Yahya Ibn Hamzah Al-Alawi, edited by Abdul Hamid Hindawi, Al-Asriyah Library, Beirut, 1st edition, 1423 AH - 2002 CE.
49. Omar:
- "Dictionary of Quranic Readings with an Introduction on Readings and Famous Reciters," Dr. Abdul Aal Salem Makram, and Dr. Ahmed Mukhtar Omar, Kuwait University Publications, 1408 AH - 1988 CE.
- "Correct Arabic," Ahmed Mukhtar Omar, World of Books, Cairo, 2nd edition, 1998 CE.

50. Faour, "Diwan of Al-Farazdaq," explained by Ali Faour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, 1987 CE.
51. Al-Firozabadi, "The Comprehensive Dictionary," Majd Al-Din Al-Firozabadi (817 AH), 4th edition, Al-Maniriyah Press, (n.d.), 1935 CE.
52. The Academy, "The Academy of the Arabic Language in Cairo," "Book of Terms and Styles," Cairo, The General Authority for the Affairs of the Royal Printing Press, 1977 CE.
53. Al-Muradi, "The Plucking of the Delicate," in the Letters of Meaning, Al-Hassan Ibn Qasim Al-Muradi, edited by Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut, 1992 CE.
54. Al-Matarzi, "The Maghreb in the Arrangement of the Arabized," Nasir Al-Din Al-Matarzi (610 AH), edited by Muhammad Fakhouri and others, Library of Usama Ibn Zayd, Aleppo, 1399 AH 1979 CE.
55. Al-Mut'ani, "Characteristics of Quranic Expression and Its Rhetorical Features," Abdul Azim Ibrahim Al-Mut'ani, Wahba Library, 1st edition, 1413 AH - 1992 CE.
56. Al-Yaziji, "The Language of Newspapers," Ibrahim Al-Yaziji, 1st edition, Al-Taqaddum Press on Muhammad Ali Street in Egypt, (n.d.).
57. Ya'qub, "Dictionary of Error and Correction," Dr. Emil Badi' Ya'qub, Dar Al-Ilm Lil-Malaayen, 2nd edition, 1986 CE.